



دولة فلسطين

الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة والموارد في فلسطين

2030 – 2025

تموز 2025

فلسطين

قائمة المحتويات

كلمة رئيس الفريق الوطني..... ii

ملخص 1

1. مقدمة..... 7

1.1 الرؤيا..... 7

2.1 تمهيد..... 6

3.1 المنهجية..... 8

4.1 خلفية عامة عن قطاع النفايات الصلبة..... 10

2. المبادئ والسياسات..... 17

3. تقييم الوضع الحالي والقضايا

الرئيسية..... 18

1.3 القضايا المؤسسية والتنظيمية..... 14

2.3 القضايا الفنية..... 23

3.3 القضايا المالية..... 27

4. الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات

الصلبة..... 30

1.4 الأهداف الإستراتيجية..... 30

2.4.31 السياسات القطاعية لإدارة النفايات الصلبة.....

3.4 التدخلات الإستراتيجية..... 47

5. تنفيذ الإستراتيجية والمتابعة والتقييم..... 47

الجدول:

جدول رقم (1): التدخلات الإستراتيجية ومسؤولية المؤسسات الرئيسية المنفذة

جدول رقم (2): مؤشرات المتابعة والتقييم

الفريق الوطني

وكيل وزارة الحكم المحلي / رئيس الفريق الوطني

وزارة الحكم المحلي

وزارة الصحة	-----
وزارة الزراعة	-----
سلطة جودة البيئة	-----
وزارة الإقتصاد الوطني	-----
سلطة المياه	-----
ممثلة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / سكرتيرة الفريق الوطني	---
وزارة التربية والتعليم العالي	-----

الفريق الفني المشارك والمساند للجنة الوطنية

رئيس الفريق الفني	-----
وزارة الحكم المحلي	-----
وزارة الصحة	-----
وزارة الزراعة	-----
سلطة جودة البيئة	-----
وزارة الإقتصاد الوطني	-----
سلطة المياه	-----

نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في إعداد هذه الوثيقة من أفراد ومؤسسات. شكر خاص لبرنامج المساعدة الفنية في إدارة النفايات الصلبة في فلسطين الممول من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاكيا) والذين ساهموا في إعداد الاستراتيجية 2017 - 2022 وكذلك الشكر لمؤسسة التنمية البلجيكية (ENABEL) على دعمها في إعداد الاستراتيجية الحالية.

كلمة رئيس الفريق الوطني

نظراً لأهمية قطاع النفايات الصلبة وإنعكاساته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية والحضرية على الوطن والمواطن وآثاره، فإن موضوع إدارة النفايات يقع على سلم أولويات الدول المتقدمة.

ولعل أهم عنصر لنجاح وخلق إدارة متكاملة ومستدامة للنفايات الصلبة تتمثل في ثقافة وقيم المجتمع، وهذا يمتد من أعلى قمة الهرم (الحكومة) إلى كل فرد من أفراد المجتمع، والدولة عليها واجب وضع الأنظمة والقوانين والسياسات المالية والفنية ووضع نظم الرقابة الفعالة والمتابعة والإستغلال الأمثل للإمكانات وللنفايات الصلبة نفسها وللمؤسسات العاملة في ذلك القطاع، عليها وضع وتنفيذ الخطط المعالجة الكفيلة بالنهوض به وتنميته، والمواطن مسؤول عن الممارسات الإيجابية في إدارة النفايات والحفاظ على البنية التحتية والممتلكات وتنفيذ البرامج الخاصة به كالفصل والمعالجة المنزلية... الخ

إضافة إلى دفع بدل الخدمة في وقتها لتمكين المؤسسات العاملة في القطاع من أداء مهامها بنجاح. أما القطاع الخاص فمطلوب منه المبادرة حيث يوجد الكثير من الآفاق لمشاركة القطاع الخاص في إدارة وتطوير إدارة النفايات مثل التدوير وإنتاج الطاقة وغير ذلك.

تأتي هذه الخطة الإستراتيجية في هذا الإطار، ونأمل تعاون الجميع لنجعل من فلسطين بلداً نظيفاً وقادراً، يتم فيه إستغلال النفايات بالطرق التكنولوجية الحديثة لما يساهم في رفع وتقوية الإقتصاد الفلسطيني.

ملخص

تعتبر "الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة والموارد في فلسطين للأعوام 2025-2030، الإستراتيجية الثالثة على مستوى الوطن لقطاع النفايات الصلبة، وبالتالي فهي تشكل المرجعية والإطار الإستراتيجي لكافة القرارات والبرامج والأنشطة والخطط الإستثمارية والتطويرية قصيرة الى متوسطة الأمد لتطوير قطاع النفايات الصلبة. وقد تم ادراج مفهوم جديد في هذه الاستراتيجية وهو مفهوم ادارة النفايات الصلبة والموارد لانه لا يمكن النظر الى النفايات بمعزل عن ادارة الموارد لانها تؤثر بشكل كبير على ادارة النفايات وعليه سيصبح المفهوم الجديد هو "ادارة النفايات الصلبة والموارد". وقد تم تطوير هذه الإستراتيجية اعتماداً على الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين للأعوام 2017-2022. فقد بدأت العملية بمراجعة الإستراتيجية السابقة 2017-2022 وتحديثها آخذة في الاعتبار مختلف الجوانب التي يقتضيها المنهج التشاركي في العمل والمتمثل في إشراك كافة المؤسسات والوزارات ذات العلاقة بالقطاع في عملية المراجعة. وتم ذلك من قبل فريق فني يمثل هذه الأطراف، تم تكليفه من قبل الفريق الوطني المكلفة بقرار من مجلس الوزراء لتطوير إستراتيجية النفايات الصلبة، وقام الفريق بجمع المعلومات عن الواقع الحالي لإدارة هذا القطاع ومن ثم قام بمراجعة تفصيلية لكل مكونات الوثيقة السابقة ومن ثم تقديم مسودة جديدة للإستراتيجية شملت الأجزاء التالية:

- المقدمة التي تتضمن منهجية مراجعة الخطة وخلفية مقتضية عن قطاع النفايات الصلبة.
- المبادئ والسياسات النازمة للإستراتيجية.
- تقييم الوضع الحالي لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين والقضايا الرئيسية.
- الرؤيا التطويرية لقطاع النفايات الصلبة والأهداف الإستراتيجية الوطنية والسياسات القطاعية.
- التدخلات الإستراتيجية ومسؤوليات الأطراف المختلفة.
- تنفيذ الإستراتيجية والمتابعة والتقييم.

لقد جاءت الإستراتيجية الوطنية الثالثة لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين والتي تولت إعدادها الفريق الوطني المُشكلة لإعداد هذه الإستراتيجية ومتابعة تنفيذها، والتي شُكلت بموجب قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (17/50/04 م.و.ر.ح) لعام 2015 بمساعدة الفريق الفني الذي شُكل لهذه الغاية، وبدعم من الوكالة البلجيكية للتنمية (ENABEL)، من خلال مشروع فلسطين خضراء الذي يهدف من بين أمور أخرى الى تحسين إدارة النفايات الصلبة في فلسطين الذي يستهدف تطوير هذا

القطاع على المستوى الوطني، إضافة إلى جهد المجالس المشتركة والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات وجهد الإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة في وزارة الحكم المحلي.

بهذه المشاركة الواسعة للعديد من الأطراف، سعت الإستراتيجية إلى تقييم وإعادة رسم مسيرة هذا القطاع للسنوات الخمس القادمة وفق رؤيا وأهداف إستراتيجية تتواءم مع أجندة السياسات الوطنية للحكومة للأعوام 2017-2022، والتي تناولت في المحور الثاني منها الإصلاح وتحسين الخدمات العامة ضمن أولوياتها الوطنية وفق السياسة رقم (7) والتي تنص على تعزيز إستجابة الهيئات المحلية للمواطن، وكذلك السياسة رقم (8) والتي تنص على الإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن، والتي تصب جميعها في محوري الطريق نحو الإستقلال والتنمية المستدامة، وفي الأولوية الوطنية العاشرة (مجتمع قادر على التنمية والصمود في السياسة رقم (27) ضمان إستدامة البيئة والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي).

وتتواءم من ناحية أخرى مع أهداف التنمية المستدامة 2030 وغاياتها، حيث ترتبط إستراتيجية النفايات الصلبة بالكثير من أهداف التنمية المستدامة وأهمها الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والسابع (طاقة نظيفة بأسعار مخفضة بشكل غير مباشر)، وهي ترتبط بشكل مباشر بالأهداف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والثاني عشر (الإستهلاك والإنتاج المستدام)، والثالث عشر (العمل المناخي).

تهدف هذه الإستراتيجية إلى الإستمرار في معالجة القضايا الرئيسية الهامة مع ادخال مفهوم جديد وهو ادارة الموارد مع ادارة النفايات الصلبة، وإستكمال وضع الأسس التشريعية والتنظيمية والفنية والإقتصادية الحديثة الكفيلة بتحسين فاعلية وكفاءة نظم إدارة النفايات الصلبة المتصلة بهذه القضايا الرئيسية، ووضعها موضع التنفيذ في نطاق عملية متواصلة لتقليل الأثر السلبي للنفايات الصلبة على الصحة والبيئة وتحسين الإستثمار في هذا القطاع، لتحقيق التطور اللازم على المدى المنظور وفق الأولويات المتصلة أيضاً بهذه القضايا وما يتبعها من إحتياجات، وصولاً لتحقيق إدارة مستدامة ومتكاملة للنفايات الصلبة تضمن تحسين جودة الحياة للمواطن الفلسطيني.

لا تزال مسألة تطبيق الإدارة السليمة والمتكاملة للنفايات الصلبة تواجه الكثير من العوائق والتحديات على الأصعدة التشريعية والتنظيمية والفنية والبيئية والمالية، ومن بين هذه الصعوبات عدم وضوح الرؤيا وتداخل الصلاحيات بين مقدمي الخدمة و ضعف تدوير النفايات و ضعف الوعي البيئي والمجتمعي وضعف مشاركة القطاع الخاص وعدم كفاية الأنظمة والقوانين وحجم ونوعية المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة، والتي تشكل المدخلات الضرورية لعمليات التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات ذات الصلة بالقطاع، إضافة إلى تعقيدات الوضع السياسي الحالي والإحتلال وما يفرضه من تحديات.

إذا استمرّ النموذج المجتمعي الحالي أحادي الاتجاه أو الخطي (الإنتاج والاستهلاك والتخلص من النفايات بكميات كبيرة)، فسيؤدي ذلك إلى استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة في فلسطين وزيادة حجم إنتاج النفايات. لذا، يُعدّ الانتقال نحو إدارة مستدامة للنفايات والموارد ضرورة ملحة في السياسات الوطنية والمحلية. وعليه يجب الانتقال نحو إدارة مستدامة للنفايات والموارد في فلسطين

لقد احتل قطاع النفايات الصلبة أهمية كبيرة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية والذي توجّ بشكل خاص سنة 2010، حيث تم وضع أول إستراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة، وذلك لما لهذا القطاع من تأثيرات إقتصادية وإجتماعية وبيئية. وإستطاعت الحكومات الفلسطينية تحقيق عدد من الإنجازات على هذا الصعيد حتى قبل اعداد تلك الاستراتيجية تمثلت بإقرار عدد من القوانين ذات الصلة أبرزها قانون رقم (1) بشأن الهيئات المحلية للعام 1997، وقانون البيئة رقم (7) للعام 1999، وقانون الصحة العامة للعام 2004، ونظام إدارة النفايات الطبية وتداولها لسنة 2012، ومنذ عام 2010 تم إنشاء مكب المنيا الصحي بعد مكب زهرة الفنجان الذي تم تشغيله سنة 2007، كذلك انشاء مكب الفخاري في وسط وجنوب قطاع غزة واللذين ساهموا وبشكل كبير في الحد من الأضرار البيئية والصحية للمكبات العشوائية التي تم إغلاقها والتي كانت منتشرة في فلسطين وفي توفير خدمات التخلص الآمن للنفايات الصلبة لعدد كبير من التجمعات العمرانية في عدد من المحافظات، هذا إضافة إلى الجهود التي بذلت في مجال رفع الوعي المجتمعي ومعالجة النفايات الطبية بشكل كبير بالشراكة مع وزارة الصحة والوزارات ذات العلاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والقيام بمبادرات بسيطة وهامة لتدوير النفايات وتطوير الإطار المؤسسي لإدارة النفايات الصلبة المتمثل في مجالس الخدمات المشتركة والذي لا يزال بحاجة لمزيد من التطوير. وقد لقي جهد الحكومة الفلسطينية من خلال وزارة الحكم المحلي في هذا المجال الدعم والمساندة من العديد من المؤسسات الدولية المانحة التي لعبت دوراً كبيراً في دعم البرامج والمشاريع المتعلقة بتطوير قطاع النفايات الصلبة، وبالأخص تطوير وتمويل المرافق الإقليمية للتخلص من النفايات الصلبة ودعم توفير التجهيزات والمعدات لتحسين عملية جمع ونقل النفايات الصلبة والتخلص منها، وكذلك جمع ونقل ومعالجة النفايات الطبية.

كما تم إعداد قائمة لتصنيف النفايات الخطرة من قبل سلطة جودة البيئة، بالإضافة إلى إعداد مسودة نظام إدارة النفايات الخطرة وخطة للعمل معها، والتوقيع على إتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، كما تم إعداد التقرير الوطني لحصر النفايات الخطرة في فلسطين، من حيث النواعيات والكميات والمصادر وهو من ضمن التقارير المطلوبة لإتفاقية بازل، حيث سيقدم إلى سكرتارية الإتفاقية وسيتم مراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي لمحطات ترحيل النفايات الصلبة وإعادة تقييم وضع المكبات العشوائية وتنفيذ أعمال الرقابة والتفتيش الدورية على المكبات الصحية وغير الصحية ومتابعة تهريب النفايات الخطرة من داخل إسرائيل في مختلف

المحافظات، وإتخاذ الإجراءات القانونية في حقها ضمن عمليات الرقابة والتفتيش. هذا بالإضافة الى اعداد الخطة الوطنية لمنع/الحد من هدر الطعام

بناءً على هذه المعطيات وبالإستناد للواقع الحالي لإدارة النفايات الصلبة، هدفت هذه الإستراتيجية إلى الإستمرار في معالجة مجموعة التحديات التي يواجهها هذا القطاع، والتي تم العمل على جزء غير قليل منها وخاصة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية منها، إضافة إلى الحاجة لإستكمال ما يلزم من بنى تحتية أساسية، اليوم وفي ظل وضوح الرؤيا الإستراتيجية لإدارة هذا القطاع ووجود سياسات وبرامج ملائمة لتطوير هذا القطاع، بالرغم من إستمرار بعض المعوقات والتي تحول دون تنفيذ الإجراءات المناسبة، كإنشاء البنية التحتية والمرافق الكافية التي تستلزم إستثمارات كبيرة تتعدى قدرات الأطراف المسؤولة عن تقديم الخدمات وبالأخص مجالس الخدمات المشتركة والهيئات المحلية التي تعاني أصلاً من شح الموارد والإمكانات، وكذلك الوضع السياسي الصعب التي تعيشه فلسطين بسبب ممارسات الاحتلال وكذلك الحرب المدمرة على قطاع غزة والتي دمرت معظم الموارد والمنشآت والبنى التحتية في قطاع غزة. وفي هذا السياق تضمنت الإستراتيجية رؤيا وأهداف وطنية للنهوض بهذا القطاع، موظفة نهجاً متعدد الجوانب لتحديد التوجهات السياسية التي من شأنها جسر ومعالجة الفجوة ما بين المعطيات الحالية والمتطلبات التطويرية دون إغفال الصعوبات التي ستواجه بناء وتطبيق الإدارة المتكاملة والمستدامة للنفايات الصلبة بشكل شمولي في السنوات الست القادمة، وحيث أننا في مرحلة بناء وتطوير نظام إدارة النفايات الصلبة بأشكالها المختلفة المنزلية والخطرة والخاصة فإن طبيعة السياسات التطويرية التي وضعتها الإستراتيجية تعكس التعامل مع هذه المرحلة. ففي حين ذهبت بعض هذه السياسات إلى إيجاد حلول للقضايا الملحة القائمة وتطوير النظم الحالية، طالبت الأخرى بتطوير الأسس والمتطلبات الضرورية لتحقيق الإدارة المستدامة والمتكاملة للنفايات الصلبة بما يتلاءم مع الفترة الزمنية المتاحة لتنفيذ الإستراتيجية.

وفيما يلي إستعراض للأهداف الإستراتيجية والسياسات القطاعية ذات العلاقة والمشروحة تفصيلاً في الجزء الرابع من وثيقة الإستراتيجية.

الهدف الأول: حوكمة ادارة النفايات الصلبة من خلال إطار تشريعي وتنظيمي ومؤسسي فاعل وعصري

السياسة (1) تطوير وتحديث الإطار التشريعي لدعم الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة.

السياسة (2) تقوية الإطار التنظيمي والمؤسسي للمؤسسات الوطنية وجميع اصحاب العلاقة وتعزيز أدوارها التكاملية بمجال إدارة النفايات الصلبة.

الهدف الثاني: مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها في مجال ادارة النفايات الصلبة

السياسة (3) تعزيز بناء القدرات والخبرات المؤسسية لجميع اصحاب العلاقة في مجال إدارة النفايات الصلبة.

الهدف الثالث: إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة

السياسة (4) دعم وتعزيز وتطوير النظم الحالية لإدارة خدمات جمع ونقل ومعالجة النفايات الصلبة لتحسين فاعلية وجودة الخدمات وتوفيرها لكافة المواطنين.

السياسة (5). التخلص الآمن والفعال والكفؤ من النفايات الصلبة في مكبات صحية إقليمية كافية تخدم كافة التجمعات العمرانية أو بطرق تكنولوجية حديثة ملائمة.

السياسة (6) تفعيل وتنفيذ سياسات وأساليب خفض كميات النفايات الصلبة وإعادة إستخدامها وتدويرها قبل التخلص النهائي منها

السياسة (7) تفعيل التحول والانتقال الى الاقتصاد الدائري بدلا من الاقتصاد الخطي والانتقال من إدارة النفايات إلى إدارة الموارد وإدراج مبدأ الانتاج المستدام والاستهلاك المستدام في مختلف القطاعات.

الهدف الرابع: الإستدامة والكفاءة المالية لخدمات وأنشطة إدارة النفايات الصلبة

السياسة (8) تحقيق الادارة المالية السليمة لخدمات جمع ونقل ومعالجة النفايات الصلبة.

السياسة (9) تعزيز مبدأ التمويل الذاتي في إدارة النفايات الصلبة.

الهدف الخامس: آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة

السياسة (10) إيجاد نظم ملائمة وموحدة لجرد وتتبع النفايات الخطرة بحيث توفر المعلومات الضرورية، ووضع نظم سليمة وآمنة لإدارتها (فرز وجمع ونقل وتخلص).

السياسة (11) إدارة النفايات الطبية بشكل صحي وسليم وذلك وفق مبدأ "المُلوّث يدفع" للحد من أثرها السلبي على الصحة والبيئة.

السياسة (12) إدارة النفايات الخاصة بشكل يضمن الحفاظ على الصحة والبيئة.

الهدف السادس: زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة

السياسة (13) وضع الأسس والإجراءات اللازمة لإيجاد بيئة إستثمارية تمكينية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة والإستثمار في جميع خدمات ادارة النفايات الصلبة.

الهدف السابع: مجتمع أكثر وعياً ومشاركة

السياسة (14) تعميق ورفع الوعي والمعرفة البيئية المجتمعية بقضايا النفايات الصلبة وآثارها.

الهدف الثامن: نُظم فاعلة للمعلومات والرقابة

السياسة (15) تأسيس وتفعيل قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة.

السياسة (16) تطوير وتعزيز نُظم الرقابة الإدارية والمالية والبيئية.

الهدف الإستراتيجي التاسع: عودة منظومة ادارة النفايات الصلبة في قطاع غزة الى ما كانت عليه مع تطويرها

السياسة (17): ايجاد منظومة طارئة لمعالجة منظومة ادارة النفايات الصلبة في قطاع غزة

السياسة (18): تطبيق الاهداف والسياسات الواردة اعلاه على قطاع غزة بحيث لا يتم التفريق بينها وبين الضفة الغربية

الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة والموارد في فلسطين

1. مقدمة

1.1 الرؤية

"إدارة محوكة ومتكاملة ومستدامة للنفايات الصلبة والموارد تساهم في تحقيق المنافع الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للشعب الفلسطيني"

تعبّر الرؤية التطويرية لهذا القطاع عن أهمية تطوير الأسس الكفيلة بتمهيد الطريق أمام الفلسطينيين لتطبيق المنظومة المحوكة و المتكاملة لإدارة هذا القطاع بما يشمل تحقيق المنافع البيئية والإقتصادية والإجتماعية ما أمكن، وضمان الإستخدام الأمثل للموارد بهدف تحسين جودة الحياة للمواطن الفلسطيني. وتسعى الحكومة الفلسطينية من خلال هذه الرؤية إلى تقليل التحديات و تعظيم الفرص للنهوض بقطاع النفايات الصلبة خلال السنوات الست القادمة في ثلاثة مجالات رئيسة تمثلت بوضع الأسس الحديثة والسليمة للإطار التشريعي والتنظيمي المؤسسي، وبتقليل الأثر السلبي على البيئة والصحة العامة، وبتحسين كفاءة وفاعلية الخدمات.

2.1 تمهيد

في 12 أيار من عام 2015، شكل مجلس الوزراء الفلسطيني الفريق الوطني لإعداد الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة من عدد من الوزارات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية ذات العلاقة، وذلك بموجب قرار رقم 12/50/04. وقد جاء هذا القرار في إطار سعي الحكومة الفلسطينية المضي قدماً في تبني سياسات وبرامج متكاملة لتطوير قطاع النفايات الصلبة ضمن رؤيا إستراتيجية وأهداف واضحة، ترسم مسيرة هذا القطاع للسنوات الست القادمة، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

وحيث أن الحكومة الفلسطينية قد أقرت أجندة السياسات الوطنية في جلستها المنعقدة بتاريخ

17 كانون الأول من عام 2016، في قرار رقم 17\132\07 للأعوام 2017-2022، والتي حددت أولويات الحكومة - المواطن أولاً - ورؤيتها الوطنية وقد ورد في المحور الثاني: الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، والتي يندرج تحتها الأولوية الوطنية الرابعة: الحكومة المستجيبة للمواطن، والأولوية الوطنية الخامسة: الحكومة الفعالة، وكذلك ورد في

المحور الثالث: التنمية المستدامة، كما ورد أيضاً في الأولوية الوطنية العاشرة: مجتمع قادر على الصمود والتنمية.

وتناولت السياسات الوطنية رقم (7): تعزيز إستجابة الهيئات المحلية للمواطن، ورقم (8): الإرتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن بشكل مباشر، ومنها الخدمات المقدمة للمواطنين والتي يأتي على رأسها خدمة النفايات الصلبة لما لها من تأثير على كافة جوانب حياة المواطن الصحية والبيئية والاقتصادية.

كما ورد في السياسة الوطنية رقم (13) توفير بيئة إستثمار ملائمة، والذي تنبثق عنه توجهات وسياسات الوزارة فيما يخص التنمية الاقتصادية المحلية (LED) وخاصة في قطاع النفايات الصلبة، بالإضافة للسياسة رقم (27) المتعلقة بضمان إستدامة البيئة، وكون قطاع النفايات الصلبة هو أحد أهم القطاعات التي تؤثر وتتأثر بالبيئة.

لقد إستندت الإستراتيجية التي كُلف بإعدادها الفريق الوطني تحت عنوان "الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة والموارد في فلسطين 2025-2030" إلى وثيقة الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة الثانية 2017-2022، وما تم منذ سنة 2017 لتاريخه من تطوير للقطاع ورصد لأهم التحديات التي تواجهه والفرص المتاحة لتطويره وذلك ثمرةً لجهدٍ جماعي؛ لكافة المؤسسات الوطنية الشريكة بإدارة هذا القطاع والمؤسسات الراعية أو العاملة أو المهتمة بهذا القطاع وخاصة الوكالة البلجيكية للتنمية (ENABEL) من خلال مشروع فلسطين خضراء.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق تقدم حقيقي في الإستجابة للأولويات المتصلة بالقضايا الرئيسية وللإحتياجات قصيرة ومتوسطة الأمد لتطوير قطاع النفايات الصلبة ضمن منظور إستراتيجي يضع الأسس الضرورية لتطوير هذا القطاع وفق رؤيا وأهداف إستراتيجية تتواءم مع الأهداف التنموية على المستوى الوطني في إطار الرؤيا الوطنية لإقامة الدولة الفلسطينية.

وقد تناولت هذه الإستراتيجية المبادئ والسياسات العامة النازمة لها، والرؤيا والأهداف ذات الأولوية، والسياسات والتدخلات الإستراتيجية، ومسؤوليات الأطراف المختلفة، إضافة لمؤشرات المتابعة والتقييم مُشكلةً بذلك الإطار الاستراتيجي لكافة القرارات والبرامج التنفيذية والخطط الإستثمارية لهذا القطاع ضمن نطاقها الزمني.

بعد مرور خمس سنوات ورغم الإنجازات التي تم تحقيقها تنفيذاً للتدخلات التي وضعتها الإستراتيجية 2017-2022، إلا أن حجم التحدي لا زال كبيراً وخاصة في مجالات التخطيط

عبر القطاعي وإستمرار التنسيق بين الجهات المسؤولة عن وضع الأسس التشريعية والتنظيمية والفنية الحديثة والكفيلة بتحقيق للفاعلية والكفاءة والتطور المستقبلي لهذا القطاع على المدى المنظور وكذلك التحديات السياسية في الضفة الغربية وحرب الابداء في قطاع غزة، وصولاً لإدارة مستدامة ومتكاملة للنفايات الصلبة وعليه فإن الإستراتيجية الجديدة تعيد التوصية بإعادة القرار السابق لمجلس الوزراء بإبقاء وتفعيل الفريق الوطني كإطار مؤسسي للمتابعة والتنسيق مع توسيع نطاق عملها وإضافة أعضاء جدد من اصحاب المصلحة الرئيسيين بحيث تصبح مظلة شاملة لهذا القطاع، لضمان تظافر جهود كافة الأطراف، بما في ذلك الجهات الحكومية ذات الصلة، والقطاعين الخاص والأهلي، ناهيك عن ضرورات تنسيق وتفعيل برامج الجهات المانحة بالخصوص للنهوض بهذا القطاع وتحسين جودة الحياة للمواطن الفلسطيني.

3.1 المنهجية

من المهم الإشارة إلى إن مراجعة وتحديث الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين تأتي في إطار إستكمال عملية التخطيط الممنهج لإدارة هذا القطاع، آخذين بعين الإعتبار المنهجية التي تم إتباعها عند إعداد الإستراتيجية الأولى والثانية ومرورها بعدد من المراحل والخطوات التخطيطية، تميزت بالمشاركة الواسعة والفاعلة للوزارات والمؤسسات الوطنية الشريكة بإدارة هذا القطاع ضمت كل من وزارة الحكم المحلي والمجالس المشتركة واتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية ووزارة الصحة وسلطة جودة البيئة، إضافة إلى كل من وزارة الإقتصاد الوطني ووزارة الزراعة ووزارة المالية وسلطة المياه. وتتخلص هذه المراحل بما يلي:

المرحلة التحضيرية

1. تفعيل تشكيل الفريق الوطني للمتابعة والإشراف على تطوير الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين من قبل مجلس الوزراء.
2. الإستناد إلى وثيقة "الإستراتيجية الوطنية الثانية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين 2017-2022".
3. إعتداد المبادئ والسياسات النازمة للإستراتيجية 2017-2022 مع تعديلها بما يتلاءم مع المرحلة القادمة. وإعادة إعتداد نفس الأهداف الإستراتيجية لصلاحيتها للمرحلة القادمة مع تعديلها وإضافة عليها حسب متطلبات المرحلة.
4. تشكيل فريق فني من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة لمراجعة وإقتراح التعديلات والتغييرات على الإستراتيجية السابقة.

مرحلة إعداد الإستراتيجية

1. تكليف الفريق الفني بمراجعة وإقتراح التعديلات على الإستراتيجية، وتم ذلك من خلال:

أ. مراجعة المعلومات والبيانات المتعلقة بالوضع الحالي لإدارة هذا القطاع بشكل موجز من قبل كافة الشركاء.

ب. تم إعتداد الرؤيا والأهداف الرئيسة للإستراتيجية السابقة مع تعديلات مهمة، والتي تم تحديدها إنطلاقاً من معطيات الوضع الحالي في عام 2025 والقضايا الرئيسية التي إنبثقت عنه.

ت. مراجعة وإعتداد السياسات: تم مراجعة وإعادة إعتداد السياسات المقررة في الوثيقة السابقة مع تعديلها والإضافة عليها بما يتلائم مع المرحلة القادمة، مع التركيز على ضرورة إعادة البناء المؤسسي والتنظيمي لمقدمي الخدمة وإعتبار النفايات مصدر يمكن الإستفادة منه وتحويل التحديات المتعلقة بكميات النفايات والتخلص منها إلى فرص يجب الإستثمار فيها، لتخفيف تكاليف التخلص وتحويلها إلى أشكال أخرى مثل إنتاج الطاقة والتدفئة، والتركيز على التوعية المجتمعية لتغيير السلوك والتوجهات السلبية السائدة وذلك بناءً على التقارير المرفوعة من المؤسسات العاملة في هذا القطاع وخاصة مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة، وبالإستناد لمخرجات العديد من لقاءات العمل والمشاورات التي شاركت فيها هذه المؤسسات.

ث. تقييم الإنجاز في الإستراتيجية السابقة من خلال مراجعة كافة التدخلات وتحديد ما تم إنجازه منها وما لم يتم إنجازه، وتحديد مستوى الإنجاز في بعض التدخلات التي ما زالت تحت التنفيذ والتغيرات التي طرأت على واقع إدارة النفايات الصلبة في فلسطين، تم الإعتداد على بيانات تمثلت في التقارير والدراسات التي تم عملها خلال فترة الإستراتيجية من قبل كافة الشركاء. والذي تحدّد بناءً عليه مجموعة القضايا الرئيسية التي يجب الإستمرار في العمل عليها من خلال تنفيذ هذه الإستراتيجية.

2. إعداد المسودة الأولى ومراجعتها من قبل فريق فني، الذي كُلف تحت إشراف الفريق الوطني الذي يشمل في عضويته الوزارات والسلطات الشريكة برئاسة الحكم المحلي، ليتم بعد ذلك عرضها على هذه اللجنة من أجل مراجعتها وإيداء الملاحظات عليها وعرضها في ورشة عمل مع كافة الشركاء قبل اعتمادها.

4.1 خلفية عامة عن قطاع النفايات الصلبة

تقدر كميات النفايات الصلبة المنتجة في فلسطين المحتلة وفق المعلومات المتوفرة لدى وزارة الحكم المحلي والتي تم الحصول عليها مباشرة من مجالس الخدمات المشتركة في العام 2023 والمعرضة في كتاب المعلومات الخاص بإدارة النفايات الصلبة النسخة رقم 3 عام 2022 بما يقارب (3289) طناً من النفايات الصلبة المنزلية المنتجة يومياً في الضفة الغربية و(1595) طناً يومياً في قطاع غزة، أي ما يعادل حوالي (1,700,000 طن في السنة) حيث قُدر متوسط إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة بما يقارب (1 كغم/ للفرد/ يوم في الضفة الغربية و 0.74 كغم/ للفرد/ يوم في قطاع غزة) وذلك بناءً على كتاب البيانات لسنة 2022، وتتباين هذ التقديرات ما بين المدن والقرى والمخيمات، وما بين المدن ذاتها باختلاف مستوى المعيشة وأنماط الإستهلاك.

ان الواقع الحالي لإدارة النفايات الصلبة يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

المؤشر	القيمة في سنة 2022
نسبة النفايات التي تم تدويرها	1%
نسبة تحويل النفايات العضوية الى سماد عضوي متدني الجودة لأغراض التغطية	صفر%
نسبة تغطية خدمة الجمع في التجمعات السكانية	98%
نسبة تغطية خدمة الجمع من قبل المجالس المشتركة للهيئات المحلية مقارنة مع العدد الكلي للهيئات المحلية	71%
نسبة فصل النفايات من المصدر	صفر%

نسبة النفايات التي تصل الى مكبات صحية/مراقبة	85%
--	-----

حيث تبين هذه المعلومات ان هناك تقدم جيد في دور المجالس المشتركة في تادية خدمة الجمع وكذلك كمية النفايات الواصلة الى مكبات صحية / مراقبة وكذلك نسبة التجمعات السكانية المخدومة بينما لا يوجد تقدم اطلاقا في موضوع فرز النفايات وتدويرها مما يتطلب اخذ ذلك بعين الاعتبار

وتواجه مسألة تطبيق الإدارة السليمة والمتكاملة للنفايات الصلبة عوائق وتحديات متعددة على الأصعدة التشريعية والتنظيمية والفنية والثقافية والبيئية والمالية والاجتماعية. إضافة إلى تعقيدات الوضع السياسي التي تتمثل بمحدودية السيطرة على الأرض والموارد وإستمرار الإحتلال وسياساته السلبية، وهو ما أعاق تنفيذ العديد من المشاريع والمرافق الإقليمية التطويرية لهذا القطاع وذلك في ظل السيطرة الإسرائيلية الكاملة على ما يعرف بمناطق "ج". ويضاف إلى ذلك الممارسات الحالية للحكومة الإسرائيلية المتمثلة بتصريف نفاياتها ونفايات المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل غير قانوني، مُشكلة بذلك انتهاكاً للاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي والمعاهدات الدولية ذات العلاقة مثل إتفاق أوسلو وإتفاقية بازل، وتجدر الإشارة هنا الى حرب الابادة التي تمارسها اسرائيل في قطاع غزة والتي دمرت وبشكل شبه كامل جميع مرافق الحياة ومن ضمنها مرافق ادارة النفايات الصلبة. كذلك تجدر الإشارة هنا إلى التحدي على المستوى المحلي والمتمثل في السلوك السلبي السائد لدى الكثيرين من أفراد المجتمع الفلسطيني تجاه التعامل مع النفايات الصلبة والناجمة عن تدني مستوى الوعي بالآثار البيئية والصحية للنفايات، ويتمثل ذلك في إنخفاض مستوى النظافة في التجمعات السكانية وجوانب الطرق والمناطق العامة وحول الحاويات، حيث لا يراعي المواطن بشكل عام متطلبات النظافة العامة والحفاظ على البيئة، كذلك تتمثل في السلوك السائد بعدم الدفع مقابل الخدمة التي يتلقاها منتج النفايات والذي ينعكس على قدرة ومستوى أداء المؤسسات التي تدير هذا القطاع متسبباً في تدني مستوى جودة هذه الخدمات والتأثير على ديمومة هذه المؤسسات، والتي قد تؤدي إلى:

1. تلوث الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه والسلسلة الغذائية والتربة.
2. تلوث الهواء بملوثات سامة يدوم تأثيرها على البيئة لفترات طويلة.
3. التأثير السلبي على التغير المناخي.

4. الإضرار بالتنوع الحيوي البيئي.
5. إنتشار المكبات العشوائية وتناثر النفايات.
6. تولد أسباب المرض والإضرار بالصحة العامة نتيجة كل ما سبق أعلاه.
7. الخسارة الإقتصادية نتيجة كون جزء هام من النفايات يمكن تحويله إلى مورد إقتصادي يشغل الكثير من الأيدي العاملة ويفتح المجال للإستثمار.
8. تشويه المظهر الجمالي نتيجة قلة النظافة وتشكيل صورة سلبية عن المواطن والمجتمع الفلسطيني.

لقد أصبحت مسألة النفايات الصلبة تحتل أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، ليس فقط لإنعكاساتها البيئية، وإنما لأهميتها وتأثيراتها الإقتصادية والإجتماعية على السواء. وقد تداركت الحكومة الفلسطينية حجم المشكلة المتنامية للنفايات الصلبة، وإستطاعت تحقيق عدد من الإنجازات للنهوض بهذا القطاع، رغم التحديات الكبيرة. وتمثلت هذه الإنجازات بإقرار عدد من القوانين كقانون رقم (1) بشأن الهيئات المحلية للعام 1997، وقانون البيئة رقم (7) للعام 1999 وتعديلاته في العام 2013، وقانون الصحة العامة للعام 2004، والتي تعتبر أبرز القوانين ذات الصلة بإدارة النفايات الصلبة، إضافة إلى إقرار قوانين أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها كقانون تشجيع الإستثمار المعدل وقانون المياه وقانون الزراعة وغيرها من القوانين ذات الصلة بهذا القطاع، فضلاً عن نظام إدارة النفايات الطبية لسنة 2012 الذي تم إعماده، ونظام مجالس الخدمات المشتركة لسنة 2016 الذي دخل حيز التنفيذ في آذار 2016. كما تم إعتداد دليل للتعرفة وحساب التكلفة والجباية للنفايات الصلبة في وزارة الحكم المحلي سنة 2016 لتحسين الجباية والإستدامة لإدارة النفايات الصلبة. وكذلك الدليل الإرشادي للنموذج الثلاثي 3R

إن الإنجازات التي حُقِّقَت خلال السنوات الماضية بإنشاء المكبات الإقليمية الصحية (مكب المنيا في جنوب الضفة الغربية والحصول على ترخيص مكب الوسط - رمون بعد تعطيل إستمر لسنوات طويلة (لكن لا زال العمل به عالقاً لأسباب إجتماعية وسياسية))، وإنشاء مكب الفخاري الصحي بمحافظة خانيونس والذي يخدم محافظات رفح وخانيونس والوسطى في المحافظات الجنوبية، وإغلاق ما يقارب (52) مكب نفايات عشوائي في الضفة الغربية خلال السنوات الست الأخيرة، والذي تلى إقامة مكبي زهرة الفنجان والمنيا وإريحا، وما تبعه من إغلاق وإعادة تأهيل المكبات العشوائية في منطقة الشمال والجنوب والأغوار، قد ساهمت في الحد من الأضرار البيئية والصحية للمكبات العشوائية المنتشرة في الأراضي الفلسطينية

المحتلة، وفي توفير خدمات التخلص الآمن للنفايات الصلبة لعدد كبير من التجمعات العمرانية في عدد من المحافظات.

مساهمة بعض الجهات الممولة في قطاع النفايات الصلبة في فلسطين

لقد لعبت العديد من المؤسسات الدولية المانحة منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية دوراً كبيراً في تطوير قطاع النفايات الصلبة كالبنك الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) ومؤسسة التنمية البلجيكية (ENABEL) والاتحاد الأوروبي والحكومات الألمانية (من خلال KfW و GIZ) والهولندية والإيطالية والإسبانية على سبيل المثال لا الحصر. وقد أنفقت النسبة الكبرى من أموال المانحين على مشاريع البنية التحتية، وبالأخص مشاريع إنشاء المرافق الصحية الإقليمية للتخلص من النفايات الصلبة ومعدات جمع ونقل والتخلص من النفايات الصلبة والنفايات الطبية، بالإضافة إلى كثير من برامج رفع القدرات والتوعية في مجال إدارة النفايات الصلبة، كما خصصت وزارة الحكم المحلي جزءاً من مخصصات النقل على الطرق لمجالس الخدمات لتحسين قدراتها المالية.

وبالرغم من هذه الجهود المبذولة، التي تزامنت مع توسعة النطاق الجغرافي لخدمات جمع ونقل النفايات الصلبة التي تغطي كافة التجمعات السكانية في فلسطين بإستثناء بعض التجمعات البدوية غير المخدومة والتي لا تشكل (5%) من مجموع السكان، ومعالجة النفايات الطبية في محافظتي بيت لحم والخليل وجنين ورام الله والبيرة، وتزويد مجالس الخدمات لإدارة النفايات الصلبة بالمعدات والآليات اللازمة وبرامج التوعية والتدريب والبدء في مشاريع لفصل النفايات لأغراض إعادة تدوير البلاستيك والورق والكرتون والإطارات والمعادن والمواد العضوية كما في المجلس الأعلى لمحافظة الخليل وبيت لحم ، إضافة لما يتم فصله من نفايات عضوية في مكب المنيا وتحويلها إلى كمبوست بمواصفات متدنية تستخدم لتغطية النفايات في نفس المكب ، إضافة إلى بعض المبادرات في المجالس المشتركة الأخرى، ومع وجود رؤيا وأجندة وطنية واضحة قادرة على الإستجابة للمتطلبات الحديثة لإدارة هذا القطاع، وبالرغم من حداثة وقلة كفاية التشريعات، ووجود بعض النقص في القوانين سارية المفعول، وبالرغم من تحديد الأدوار في الإستراتيجية السابقة 2017-2022 وتوضيح مهام المؤسسات الوطنية المختصة، إلا أن التطبيق لهذه الأدوار والمسؤوليات لا زال بحاجة إلى توضيح أكثر حتى لا يبقى تأثير ذلك سلبياً على الأسس والمبادئ الحديثة والمتكاملة لتطوير هذا القطاع وبناء نظم إدارة النفايات الصلبة.

النفايات وأهداف التنمية المستدامة

إن تطبيق مبادئ السياسات والتخطيط المذكورة أعلاه في مجال الإدارة المستدامة للنفايات والموارد في فلسطين من شأنه أن يُحقق فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية متنوعة. كما يُمكن أن يُسهم في تحقيق معظم الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة. وترتبط إدارة النفايات والموارد ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من قضايا التنمية، مثل الصحة العامة، والبيئة وتغير المناخ، والحد من الفقر وسبل العيش، والأمن الغذائي وأمن الموارد، والإنتاج والاستهلاك المستدامين. وتزداد أهمية القيادة السياسية والإجراءات المتكاملة بشكل ملحوظ عندما تُعتبر إدارة النفايات مدخلاً لمعالجة هذه القضايا التنموية. وبالتالي، فإن تحسين إدارة النفايات، ووضع أهداف مناسبة، وآليات رصد مناسبة، سيُسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الغايات الإقليمية والعالمية المتعلقة بإدارة النفايات.

النفايات وتغير المناخ

تساهم الإدارة المستدامة للنفايات والموارد أيضاً في تقليل البصمة البيئية، حيث يمكن أن تؤدي إلى انخفاضات كبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، فإن المساهمة المباشرة لقطاعي النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تتراوح بين ٣٪ و ٥٪، وذلك استناداً إلى بيانات عام ٢٠١٠ (IPCC، ٢٠١٣). ومن بين هذا الإجمالي، يُعزى حوالي ٩٧٪ إلى انبعاثات الميثان، موزعة بالتساوي بين الميثان الناتج عن قطاع مكبات النفايات وقطاع مياه الصرف الصحي. ومع ذلك، لا يأخذ هذا التقدير في الاعتبار انخفاض الانبعاثات الذي تحقق من خلال إعادة التدوير. وتشير التقديرات إلى أنه يمكن خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ تقريباً من خلال التخفيف من آثار مكبات النفايات وتحويل مسارها، وتوفير الطاقة من النفايات، وإعادة التدوير، وغيرها من أساليب إدارة النفايات الصلبة المُحسّنة. وإذا أُضيفت الوقاية من النفايات (بناءً على تقييم دورة الحياة)، فإن الانخفاض يرتفع إلى ١٥٪ و ٢٠٪ (UNEP IETC and ISWA، ٢٠١٥). إن استخدام المواد الخام الثانوية في الإنتاج الصناعي بدلاً من المواد الخام يُمكن أن يُقلل بشكل كبير من انبعاثات غازات الدفيئة نتيجةً لانخفاض استهلاك الطاقة المباشر في عملية الإنتاج. على سبيل المثال، يبلغ الانخفاض 35٪ في إنتاج الزجاج، و50٪ في إنتاج الورق والصلب، وأكثر من 70٪ في إنتاج البلاستيك، وأكثر من 90٪ في إنتاج الألومنيوم. ويؤثر هذا أيضاً على العمليات الأولية، مثل التعدين والمعالجة ونقل المواد الخام الأولية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2017).

يركز العالم الآن أيضًا على ملوثات المناخ قصيرة العمر (SLCP)، مثل انبعاثات الكربون الأسود. تشير التقديرات إلى أن 40% من انبعاثات الكربون الأسود ناتجة عن حرق الكتلة الحيوية في الهواء الطلق (بما في ذلك حرق النفايات الحضرية والنفايات الزراعية في الهواء الطلق)، وأن 60% ناتجة عن مصادر الطاقة (بما في ذلك محطات الطاقة والصناعة والنقل واستخدام الوقود السكاني). يمتلك الكربون الأسود قدرة أعلى بكثير على الاحترار العالمي (GWP) أو ما يعادله من ثاني أكسيد الكربون، وخاصةً على مدى 20 عامًا (Premakumara et.al., 2018). لذلك، يجب أن تتضمن خطط إدارة النفايات كيفية التحكم في غاز الميثان الناتج عن مكبات النفايات والكربون الأسود الناتج عن حرق النفايات في الهواء الطلق ونقلها (Premakumara, 2018 & Menikpura).

الاقتصاد الدائري

يهدف الاقتصاد الدائري إلى إعادة تعريف النمو، مع التركيز على تحقيق فوائد إيجابية على مستوى المجتمع. وهو ينطوي على الفصل التدريجي بين النشاط الاقتصادي واستهلاك الموارد المحدودة، وتصميم نظام للتخلص من النفايات. بالاعتماد على التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، يُسهم النموذج الدائري في بناء رأس مال اقتصادي وطبيعي واجتماعي. ويستند إلى ثلاثة مبادئ: إزالة النفايات والتلوث من التصميم، والحفاظ على استخدام المنتجات والمواد، وتجديد النظم الطبيعية. لا يقتصر التحول إلى الاقتصاد الدائري على الحد من الآثار السلبية للاقتصاد الخطي فحسب، بل يُمثل أيضًا تحولًا منهجيًا يُعزز المرونة على المدى الطويل، ويؤدّ فرصًا تجارية واقتصادية، ويُحقق فوائد بيئية واجتماعية. ينقسم هذا النموذج إلى دورة تقنية ودورة بيولوجية. يحدث الاستهلاك فقط في الدورات البيولوجية، حيث تُعاد المواد الغذائية والمواد البيولوجية (مثل القطن أو الخشب) إلى النظام من خلال عمليات مثل التسميد والهضم اللاهوائي. تُجدد هذه الدورات النظم الحية، مثل التربة، التي تُوفر موارد متجددة للاقتصاد. تتضمن الدورة الفنية استعادة وابقاء المنتجات والمكونات والمواد من خلال استراتيجيات مثل إعادة الاستخدام والإصلاح وإعادة التصنيع أو (إذا لم يكن هناك خيار آخر) إعادة التدوير (مؤسسة إلين ماك آرثر، 2019).

٢.٣. النفايات والاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية الأخرى

بالإضافة إلى الأهداف العالمية المذكورة أعلاه واتفاقيات المناخ، مثل أهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنياً، يُعدّ اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن الإدارة المستدامة للنفايات

والموارد جزءاً هاماً من تنفيذ الاتفاقيات البيئية الإقليمية ومتعددة الأطراف الأخرى. ومن بينها (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٧):

- اتفاقية بازل بشأن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود
- اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية
- اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون
- بروتوكول مونتريال لاتفاقية فيينا
- المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية
- النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM)
- اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق
- القرارات المتعلقة بإدارة النفايات التي اعتمدها جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA)

2. المبادئ والسياسات

شكلت المبادئ والسياسات أساساً لبناء الإستراتيجية وهي تعتبر مرجعاً يمكن للأطراف المختلفة المعنية الإسترشاد به والإحتكام إليه. وقد وردت هذه المبادئ بشكل مفصل في وثيقة المبادئ والسياسات ويتلخص أهمها بما يلي:

- مبدأ إستدامة إدارة النفايات الصلبة التي تضمن الإستخدام الأمثل للموارد وحماية البيئة.
- وضوح الأدوار والمسؤوليات والفصل ما بين المهام التنظيمية والرقابية وتلك التنفيذية والحد من التداخل فيما بينها.
- توفر المعلومات وسهولة وشفافية نقلها وتبادلها وإتاحتها للجميع.
- شفافية النظم المؤسسية الإدارية والمالية والرقابية.
- مبدأ الشراكة المبني على النزاهة ووضوح وتكامل الأدوار ما بين الأطراف المختلفة.
- أهمية دور القطاع الخاص (الرسمي وغير الرسمي) والقطاع الأهلي، ودعم مشاركة القطاع الخاص في الإستثمار في هذا القطاع.
- إعتبار الدور الحيوي للمجتمع المحلي وأهمية مشاركة المواطنين في إدارة النفايات الصلبة وتغيير الثقافة السلبية السائدة.
- مبدأ حق المواطن بالشكوى.

- مبدأ " الملوث يدفع" ومسؤولية المنتج في النفايات الخطرة والخاصة.
- مبدأ أن تحسين الجباية سوف يحسن من الخدمة وإستدامتها.
- إعتبار مبدأ التمويل الذاتي وتوفير خدمات بتكاليف معقولة على أساس تغطية التكلفة.
- مبدأ وفورات الحجم (Economy of Scale) في تخطيط وتطوير خدمات النفايات الصلبة.
- إيجاد تقنيات جديدة مناسبة في مجالات التقليل من النفايات الصلبة ومعالجتها وتدويرها.
- إعتداد مبدأ الحوافز لتشجيع المبادرات والممارسات الناجحة وتشجيع مبادرات القطاع الخاص الإستثمارية.
- ملائمة التكنولوجيا والتجهيزات للظروف المحلية.
- إعتداد مبدأ التقليل والفصل من المصدر للنفايات.
- إعتداد مبدأ تحويل النفايات إلى مواد أولية للصناعة وإنتاج الطاقة.
- مبدأ الجزاء والعقوبات للجهات التي لا تلتزم بالأسس السليمة في التعامل مع النفايات الصلبة.
- الاستهلاك والإنتاج المستدامان - ينبغي إعادة تصميم دورة الاستهلاك والإنتاج لجعلها مستدامة.

3. تقييم الوضع الحالي والقضايا الرئيسية

بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على وضع أول إستراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين لازالت مجموعة القضايا الرئيسية التي تشكل تحدياً يواجه قطاع النفايات الصلبة، والتي تمحورت حول الجوانب المؤسسية والفنية والمالية وتوفير البنية التحتية.

المدخلات المناسبة لتحديد الأهداف الإستراتيجية:

1.3 القضايا المؤسسية والتنظيمية

- عدم كفاية وحدثة الإطار القانوني الناظم لقطاع إدارة النفايات الصلبة
- تم في المرحلة السابقة إعداد مشروع نظام لإدارة النفايات الصلبة يغطي كافة جوانب إدارة النفايات الصلبة من منظور حديث وعصري وقد تم المصادقة عليه مما ساهم ولو بشكل بطيء في تنظيم هذا القطاع ، والتشريعات الحالية ذات الصلة لا تشكل الإطار القانوني الكافي

لتغطية كافة جوانب إدارة قطاع النفايات الصلبة، كما أن بعض الأحكام القانونية المتصلة بذلك تتسم بعدم الوضوح والتعارض الجزئي أحياناً. حيث أن القصور في الإطار التشريعي الحالي أدى إلى خلق إشكالات وثغرات في إدارة هذا القطاع.

• دعم الإطار المؤسسي لإدارة النفايات الصلبة والحد من التداخل والتعارض في الأدوار والصلاحيات

إن الأدوار الرئيسية لإدارة النفايات الصلبة على المستوى الوطني موزعة بين ثلاث مؤسسات رئيسية وهي وزارة الحكم المحلي ووزارة الصحة وسلطة جودة البيئة، إضافة إلى عدد من المؤسسات الشريكة الأخرى ذات العلاقة كوزارة الزراعة ووزارة الإقتصاد الوطني ووزارة المالية والتخطيط وسلطة المياه. أما على المستوى المحلي فإن مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة والهيئات المحلية هي الجهات المسؤولة بشكل مباشر عن إدارة وتوفير خدمات النفايات الصلبة البلدية، إضافة إلى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) المسؤولة عن إدارة النفايات في المخيمات الفلسطينية.

إن الجهة المتابعة لقطاع إدارة النفايات الصلبة في وزارة الحكم المحلي هي الإدارة العامة لمجالس الخدمات المشتركة والتكامل المناطقي والتي تتابع هذا القطاع من خلال إشرافها المباشر على مجالس الخدمات المشتركة للنفايات الصلبة وكذلك مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة لهذه الإدارة، إلا أنها بحاجة لتخصيص دائرة متخصصة بالنفايات الصلبة وردها بالامكانات البشرية والمادية وذلك نظراً لأهمية هذا القطاع أولاً ولأكبر وتوسع وتنوع الفعاليات في هذا القطاع ثانياً.

إن عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات ووجود بعض الإزدواجية والتعارض في الواقع العملي للمؤسسات الوطنية النابع من عدم وضوح الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي، ومن التباين في تفسير المؤسسات لمهامها المتصلة بهذا القطاع رغم الاتفاق على توزيع الصلاحيات والأدوار وفق الإستراتيجية الوطنية المنتهية، قد أثر على تكاملية العلاقات الوظيفية وعلى تحقيق التنسيق الفاعل، وعليه لابد أولاً من إعادة صياغة وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وثانياً الالتزام بتلك الأدوار والمسؤوليات، وإستمرار العمل بها في الإستراتيجية الجديدة لتفادي الخلافات من جديد ولتكون إطاراً للتعاون والتنسيق المشترك.

إن من أهم القضايا المؤسسية حالياً هو التضارب والتداخل في الأدوار والمسؤوليات بين الهيئات المحلية كونها مالكة الخدمة وبين مجالس الخدمات المشتركة كونها مقدم للخدمة. كما أن الهيئات المحلية تقدم خدمة كنس الشوارع بشكل كامل لدى جميع الهيئات المحلية إلا أنها

تقدم خدمة الجمع اما جزئيا او كليا. المجالس المشتركة تقوم بخدمة الجمع والنقل اما بشكل كلي او جزئي. هناك بعض المجالس المشتركة مسؤولة عن مكبات النفايات ومحطات الترحيل فقط ولا تمارس خدمة الجمع.

على الرغم من وجود نظام للمجالس المشتركة الا انه بحاجة لتطوير ليعالج جملة من القضايا ومنها:

- الجانب القانوني غير مفصل في موضوع المجالس المشتركة حيث احتوى قانون الهيئات المحلية على اشارة مقتضية لموضوع المجالس المشتركة وهو انه برغبة الهيئات المحلية وبموافقة الوزارة يجوز انشاء مجلس مشترك لخدمة او لأكثر
- نظام المجالس المشتركة ايضا استند الى القانون وبالتالي لم يعالج القضية من جذورها
- عدم توحيد او تعدد المهام والمسؤوليات لكل من الهيئات المحلية والمجالس المشتركة (كنس شوارع, جمع, نقل, مكبات)
- الانضمام الى المجلس المشترك اختياري
- مجلس الادارة للمجلس هو من الهيئات المحلية حتى لو كانت غير منضمة لأي خدمة من الخدمات التي يقدمها المجلس
- تضارب مصالح ما بين الهيئة المحلية والمجلس المشترك في معظم القضايا وتشمل عدم الاهتمام بالتقليل او تدوير النفايات من قبل المجلس لانه يعتمد على الكمية على عكس البلدية. عدم اقرار رفع الرسوم للخدمة من قبل المجلس لان البلدية هي التي ستدفع وهي مجلس الادارة في نفس الوقت. ولا ننسى عدم قدرة المجلس على الجباية من الهيئات المحلية لان الهيئات المحلية هم مجلس الادارة
- عدم قدرة المجلس على توسيع الخدمة لان اعتماده الاساسي في المعدات على المنح الخارجية

- الحاجة إلى دعم القدرات المادية والبشرية والتنظيمية للمؤسسات ذات العلاقة بقطاع إدارة النفايات الصلبة

يشير الواقع الحالي إلى الحاجة إلى الدعم المستمر للقدرات المؤسسية (البشرية والمالية والفنية)، وبشكل خاص على مستوى مجالس الخدمات المشتركة والتركيز على المجالس الضعيفة. كما يجب أن لا ننسى الهيئات المحلية أيضاً كونها مالك الخدمة وهي التي تقوم بجباية الرسوم من المواطنين وتقوم بالدفع للمجلس المشترك في حال كان المجلس يقدم لها أي نوع من الخدمات. إن إدارة النفايات الصلبة تتطلب توفر القدرات والإمكانات والخبرات المؤسسية الكافية لمواكبة التطورات الحديثة لهذا القطاع، كفرز النفايات معالجتها وتدويرها والتعامل مع النفايات الخطرة والنفايات الطبية، إضافة إلى تحسين خطط الجمع والنقل وغيرها.

بالرغم من التطور الذي طرأ على أداء مجالس الخدمات المشتركة خلال السنوات الأخيرة نتيجة تقديم الدعم الفني لمجموعة من هذه المجالس في معظم محافظات الوطن، وخاصة في مجال تطوير قدرات القائمين على إدارتها والعاملين فيها من خلال رفع قدراتهم في مجالات التخطيط والإدارة المالية والتشغيلية، إلا أن هذه المجالس لا زالت بحاجة إلى الإستمرار في تطوير إمكانياتها وقدراتها من أجل التغلب على المعوقات التي تضعف دورها الإستراتيجي. كذلك لا بد من الإشارة إلى أهمية إستكمال وضع الموازنات والهيكل الإداري والعمل بها والذي سوف يعزز من أداء مجالس الخدمات. إن في تطوير نظام مجالس الخدمات المشتركة ووضع النظم المقترحة في هذه الإستراتيجية سوف يعزز الإطار المؤسسي لمجالس الخدمات وأدائها.

• ضعف المنظومة المتكاملة لتوثيق المعلومات وتحليلها وعدم كفاية نظم المتابعة والرقابة

تتوفر كمية لا بأس بها من المعلومات والبيانات المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة موزعة بين المؤسسات المختلفة بحاجة إلى تنظيمها وفق نظام موحد للمعلومات يضمن المتابعة والتحديث المستمر لضمان التخطيط السليم وتحسين مستوى صناعة القرار والرقابة.

كما أن ضعف العمليات الرقابية لدى بعض المؤسسات وعدم تطوير مؤشرات للمتابعة والتقييم لا يتيح بأي شكل من الأشكال لإحكام عمليات الرقابة البيئية والمالية على أنشطة النفايات الصلبة. وقد تم بناء قاعدة بيانات لمجالس الخدمات المشتركة بشكل عام ومن ضمنها مجالس الخدمات لإدارة النفايات الصلبة وآليات للمتابعة والرقابة لدى وزارة الحكم المحلي،

ولستطاعت مجالس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة على مستوى المحافظات تطوير نظم للرقابة والمتابعة يمكن البناء عليها وإن كانت بحاجة إلى تعزيز.

• مشاركة محدودة للقطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة

من الواضح أن مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة ما زالت محدودة النطاق نوعاً ما، وتتمثل غالباً بعمليات الترحيل من محطات ترحيل النفايات الصلبة إلى المكبات الصحية، وكذلك في بعض أنشطة التدوير وعمليات الصيانة في بعض المناطق، وبمشاركة القطاع غير الرسمي في عمليات الجمع الأولي للنفايات الصلبة في التجمعات العمرانية الصغيرة، وبعمليات جمع وفرز النفايات الصلبة القابلة لإعادة الاستخدام والتدوير والتي تعتبر جديرة بالاهتمام . ولعل أهم تجربة لمشاركة القطاع الخاص تتمثل في إدارة النفايات في مكب المنيا من قبل القطاع الخاص في الفترة ما بين 2013 الى 2017.

ومع هذا، هناك مؤشرات على إزدياد إهتمام القطاع الخاص بمشاريع الفرز والتدوير في الفترة الأخيرة وهو الأمر الذي يجب تشجيعه وتوظيفه وإستثماره، وخاصة في ظل توفر بيئة تمكينية ونظم حوافز بعد أن تم إجراء التعديل على قانون تشجيع الإستثمار، بالإضافة إلى إنشاء ثلاث مناطق صناعية في كل من أريحا وبيت لحم وجنين.

ومن الجدير بالذكر ان تجربة مشاركة القطاع الخاص في مجلس الخدمات المشترك - جنين - مكب زهرة الفنجان والتي بموجبها سيتم تحويل النفايات الى طاقة من الممكن ان تشكل نقلة نوعية في مشاركة واهتمام القطاع الخاص علما بان توقيع العقود قد تم وبشكل رسمي ومن المفروض ان يتم المباشرة قريبا ولكن يبدو ان الازعاج السياسية الحالية في فلسطين قد اعاققت البدء بالعمل.

• عدم كفاية الوعي المجتمعي بقضايا إدارة النفايات الصلبة وضعف آليات المشاركة

يعتبر دور المجتمع المحلي (المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني) هاماً وله تأثير مباشر على نجاح أو فشل أي نظام يُطرح لإدارة النفايات الصلبة. حيث تسود العديد من السلوكيات والمظاهر السلبية التي لها انعكاساتها على البيئة والصحة العامة وعلى المظهر الحضاري والثقافة العامة للمجتمع الفلسطيني.

وقد برزت في السنوات الأخيرة توجهات ومبادرات لتعزيز وزيادة الوعي بقضايا إدارة النفايات الصلبة، إنبثق عنها بعض البرامج والأنشطة التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والهيئات المختصة الأخرى كالهيئات المحلية ومجالس الخدمات

المشتركة، إلا أنه لا زال هناك حاجة لتعميق هذا الوعي وتطويره إلى سلوكيات إيجابية تُستثمر في دعم الإدارة السليمة لقطاع النفايات الصلبة، إضافة إلى الحاجة لتعزيز منهجيات وآليات مشاركة أفراد وشرائح المجتمع في إدارة النفايات الصلبة. وتعمل وزارة الحكم المحلي بالتعاون بعض الشركاء الدوليين على إقامة مركز متخصص للتوعية والتدريب والتدريس البيئي في مجال النفايات الصلبة، كما تقوم بتنفيذ برامج توعوية يستهدف محافظات معظم الوطن من خلال مجالس الخدمات.

2.3 القضايا الفنية

• ضرورة رفع كفاءة ونجاعة عمليات جمع ونقل النفايات الصلبة

تغطي خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة معظم التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويُدَار قطاع النفايات الصلبة حالياً من قبل مجالس الخدمات المشتركة في معظم محافظات الوطن، وتتفاوت نجاعة هذه الخدمات من مجلس مشترك أو هيئة محلية إلى أخرى. إن عوامل ضعف الإمكانيات المالية والبشرية للهيئات المحلية وضعف نسبة تحصيل رسوم خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة أدت إلى تغطية نفقات هذه الخدمة من إيرادات أخرى للهيئات المحلية أو عدم القدرة على الدفع، الأمر الذي انعكس سلباً على خدمات الهيئات المحلية وكذلك على قدرات مجالس الخدمات نتيجة عدم القدرة على الدفع من الهيئات المحلية ونشأ وضع جعل من الصعب على الهيئات المحلية توفير هذه الخدمات بجودة عالية لمواطنيها منفردة. كما أن هذه العمليات لا تستند لدى بعض مقدمي الخدمة على التخطيط المبني على أسس سليمة لتوزيع الحاويات وتحديد مسارات الجمع.

إن هذه الأسباب إضافة إلى استخدام بعض مقدمي الخدمة لتجهيزات وآليات قديمة وضعف الصيانة الوقائية وضعف النظم الرقابية على الفاعلية والكفاءة، قد أثرت على فاعلية جمع ونقل النفايات وعلى التكلفة التي باتت تفوق قدرة مقدمي الخدمة وتستنزف ميزانياتها

• إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية لما لها من آثار بيئية وصحية خطيرة

منذ بداية العمل في الإستراتيجية السابقة فقد تم إغلاق (52) مكب عشوائي في مختلف محافظات الضفة الغربية وتأهيل جزء منها وخاصة بعد تشغيل مكب النفايات الصحي في جنوب الضفة الغربية (المنيا) وبقاء ما يقارب (74) مكب عشوائي تتوزع بشكل خاص في محافظات سلفيت

ونابلس ورام الله والقدس (المكبات العشوائية الخاصة بالنفايات البلدية فقط)، ، والتي تشكل ضرراً جسيماً على البيئة وحياة المواطن الفلسطيني. وبرغم الأهمية القصوى لهذه المسألة، إلا أن معالجة هذه القضية تحتاج أولاً إلى إستكمال بناء مكب رمون، وثانياً إلى إستكمال وضع الأسس السليمة، وإلى جهد ووقت وتمويل كافٍ. كما يجب أن يتم الإغلاق وفق مواصفات ومعايير متفق عليها أو معتمدة فلسطينياً لمنع أي آثار بيئية مستقبلية. بعض المكبات العشوائية كبيرة مثل مكبات يطا وطولكرم، وجرى إغلاق مكب يطاسنة 2015.

• العمل على تقليل كميات النفايات الصلبة المنتجة وإعادة إستخدام ما أمكن منها وتدويرها

محدودية الأراضي لإقامة المكبات الصحية في فلسطين تفرض العمل على تقليل النفايات الصلبة من المصدر وتدويرها والبحث عن تكنولوجيات جديدة لمعالجة النفايات بكفاءة، وبما يحافظ على البيئة. حيث لا تزال النشاطات في مجال التقليل من النفايات الصلبة وتدويرها محدودة وتقتصر على بعض التجارب والمشاريع لخفض إنتاج النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية، وعلى الممارسات الفردية في القطاع المنزلي المرتبطة بمستوى الوعي البيئي لدى الأسر الفلسطينية، إضافة لعدد من التجارب لبعض المؤسسات التي إتبعته سياسات خفض إنتاج النفايات.

وبالمقابل هناك بعض المشاريع التجريبية الناجحة لإعادة الإستخدام والتدوير والفرز كما في مكب المنيا ومشاريع أخرى في نابلس وبيت لحم وطولكرم ورام الله وجنين. وللوصول إلى تعميم هذه السياسة يجب البدء بالزام مقدمي الخدمة ولو بشكل تدريجي على تنفيذ مشاريع بهذا الخصوص مع زيادة برامج التوعية المجتمعية بهذه الجوانب وتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في عمليات الفرز والتدوير وإنتاج الطاقة التي تساهم بشكل كبير في خفض كميات النفايات المنتجة، والبدء ببرامج لفصل النفايات من المصدر إلى جزئها الرطب والجاف بالحد الأدنى لزيادة القدرة على التدوير وبكلفة أقل، ومن ناحية أخرى الزام - ولو بشكل تدريجي - المجالس المشتركة التي تدير مكبات النفايات على تحويل النفايات العضوية الى دبال على المستوى المركزي سواء بجودة عالية للإستخدام الزراعي أو لإستخدامه في عملية التغطية داخل المكبات.

• الحاجة إلى تطوير إدارة النفايات الطبية

على الرغم من التقدم الكبير في موضوع ادارة النفايات الطبية خلال السنوات الماضية والذي شمل انشاء وحدات معالجة للنفايات الطبية وخلق نظام لجمع ونقل تلك النفايات في كل من

الخليل وبيت لحم والذي تم البدء به في عام 2013 وتم تطويره في العام 2021 وكذلك قي كل من جنين وطوباس وكذلك رام الله والبيرة والجزء الغربي من محافظة القدس. كما يتم العمل حالياً على استحداث أنظمة مشابهة في كل من محافظة نابلس وسلفيت وشرق القدس واريحا والذي من المتوقع ان يتم تشغيلها في بداية العام 2027، الا انه يجب الاستمرار في العمل على تفعيل هذه الانظمة من خلال اجراءات الرقابة والتفتيش وكذلك الزام المؤسسات الصحية بالاجراءات اللازمة بموجب نظام ادارة النفايات الطبية. كما تجدر الاشارة الى انه وقبل الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة في اكتوبر 2023 كانت منظومة ادارة النفايات الطبية في قطاع غزة تعمل بشكل جيد الا انه يمكن القول بانها قد دمرت بالكامل مما يلزم اعادة بنائها مرة اخرى .

• وضع إطار مناسب لإدارة النفايات الخاصة

تتنوع النفايات الخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما بين مخلفات البناء والهدم وإطارات المركبات ونفايات المسالخ وهياكل السيارات وغيرها، مع عدم وجود إحصاءات دقيقة لكمياتها. وتقدر نفايات الهدم في قطاع غزة في ظل الحرب الحالية بملايين الاطنان. ولا يتوفر حالياً مواصفات وتعليمات وآليات للتعامل مع الأنواع المختلفة للنفايات الخاصة بطرق فاعلة وآمنة، حيث ينتهي بها المطاف إما في مكبات النفايات الصلبة أو على جوانب الطرقات النائية أو في مكبات عشوائية خاصة (كما هو الحال في مخلفات البناء والهدم)، وقد تم اعداد سياسات وطنية تحدد البدائل الأنسب للتعامل معها كإعادة إستخدامها وتدويرها، علماً بأن معظم هذه النفايات قابلة للتدوير، وقد تم حالياً من قبل وزارة الحكم المحلي وبالشراكة مع كافة المؤسسات ذات العلاقة وبالتعاون مع الخبراء اليابانيين على إعداد دليل وإرشادات ونظام لإدارة مخلفات البناء والهدم، حيث شُكلت لجنة فنية لهذه الغاية بالتعاون مع الفريق الوطني للعمل كذلك على دراسة واقع التعامل مع إطارات المركبات المستخدمة وإعادة تدويرها بالإضافة إلى وضع مسودة نظام وطني للتعامل مع مخلفات البناء والهدم.

• إيجاد نظام وطني لإدارة النفايات الخطرة

نتيجة التأخر في اعتماد نظام إدارة النفايات الخطرة والذي إستدعى تطويره التقييم الذي تم تنفيذه عام 2010 والذي أشار إلى عدم توفر الإحصاءات الدقيقة لأنواع وكميات المواد والنفايات الصلبة الخطرة المتواجدة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبعد أن أعدت سلطة جودة البيئة

قوائم بالنفايات الخطرة في فلسطين، ولكن لعدم تطوير معايير ومواصفات وطرق للتعامل مع هذه النفايات، لا زال من الصعب معرفة حجمها وطرق التعامل والرقابة عليها وعلى تأثيراتها البيئية والصحية. وفي هذا الإطار تقوم سلطة جودة البيئة وبالتعاون مع الشركاء بوضع المسودة النهائية لنظام لإدارة النفايات الخطرة، وتطوير منظومة إدارة للنفايات الخطرة، شأنها شأن النفايات البلدية والمنزلية لما في ذلك من أهمية، حيث أن غياب مثل هذه المنظومة يجعل من النفايات الخطرة مصدراً هاماً للإضرار بالصحة والبيئة، ولا يضع حلولاً لمنتجات هذه النفايات لكيفية التعامل معها والتخلص منها.

• محدودية الأسس والتجارب لتقليل انبعاث الغازات من المكبات الصحية أو لإعادة تدويرها من أجل تقليص أثرها على الإحتباس الحراري العالمي وللإستفادة تبعاً لذلك من آليات تجارة الكربون

إن التجارب الفلسطينية الحالية في مجال تقليل الغازات المنبعثة عن أنشطة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها لا زالت محدودة. ومن المعروف أن الغازات المنبعثة من أنشطة النفايات الصلبة تساهم في ظاهرة الإحتباس الحراري، وبالأخص انبعاث غاز الميثان المتولد عن مكبات النفايات الصحية. إن آلية التنمية النظيفة (Clean Development Mechanism-CDM)، التي إنبثقت عن بروتوكول كيوتو (Kyoto) تتيح للمشاريع الحد أو التقليل من الانبعاثات في الدول النامية الحصول على إعتمادات مُصدقة، يمكن تداولها وبيعها لإستخدامها من قبل الدول الصناعية، لتلبية جزء من أهداف الحد من الانبعاثات بموجب البروتوكول المذكور.

وتجدر الإشارة هنا لأهمية إنضمام فلسطين لإتفاقية التغير المناخي وإنجاز التقرير الوطني بهذا الخصوص، والذي يشمل التدخلات الإستراتيجية للتغير المناخي التي لا بد لها من أن تضمن الإستجابة للمتطلبات الوطنية والدولية في هذا المجال بما في ذلك معالجة القضايا المتصلة بالنفايات الصلبة.

وقد أصبحت فلسطين ممثلة بسلطة جودة البيئة كنقطة الإتصال الوطنية للإتفاقية، وتشارك في إجتماعات الأطراف الدولية للإتفاقية كعضو كامل فيها، كما تشارك المؤسسة في إجتماعات الدول العربية ذات العلاقة بالإتفاقية، وكذلك في الإجتماعات التي يدعو لها المركز الإقليمي للإتفاقية في القاهرة. ومن الجدير ذكره أن المواد (12-13) من قانون البيئة لعام 1999 وتعديلاته هي الأساس التشريعي لمنع دخول النفايات والمواد الخطرة إلى أراضي فلسطين. إن الإنضمام لهذه الإتفاقية يشكل نقطة إرتكاز لفلسطين لمنع تهريب النفايات والمواد الخطرة من

إسرائيل إلى فلسطين ووضع حد للإنتهاكات الإسرائيلية العديدة والمتكررة في هذا المجال. إضافة لذلك فإن الإنضمام لهذه الإتفاقية يسهل الإنضمام إلى إتفاقية روتردام الخاصة بالإعلام المسبق لبعض الكيماويات الخطرة والمبيدات لأغراض التجارة العالمية، وكذلك الإنضمام إلى إتفاقية ستوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة غير القابلة للتحلل (POPs)، علماً أن الإتفاقية تعترف بحق الدول في منع دخول أو التخلص من المواد والنفايات الخطرة التي لم تُنتج في أراضيها (قادمة من دول أخرى) وإعطاء الأولوية للتخلص البيئي السليم للنفايات والمواد الخطرة الناتجة داخل حدود الدولة، وتطلب الإتفاقية من الدول الأعضاء التأكد من تقليل إنتاج المواد والنفايات الخطرة داخل حدودها، وأن يكون هناك أنظمة تخلص وطنية لهذه النفايات، وتعتبر الإتفاقية تهريب نقل النفايات الخطرة جريمة، وتدعو الدول الأعضاء إلى تبني تشريعات تخدم أهداف الإتفاقية. وفي هذا الإطار أصبحت فلسطين عضواً في هذه الإتفاقية في شهر نيسان للعام 2015.

3.3 القضايا المالية

• الإعتماد بشكل كبير على التمويل الخارجي لتغطية التكاليف الإستثمارية وتعدد القنوات التمويلية

يعتبر توفر التمويل مطلباً أساسياً لتنفيذ مشاريع إدارة النفايات الصلبة وبالأخص تلك التي تتطلب إستثمارات باهظة. ومن الناحية العملية، فإن المستويات المحلية والإقليمية والوطنية غير قادرة على توفير تمويل إستثمارات النفايات الصلبة ذاتياً لشح مواردها المالية، مما جعل الفلسطينيين يعتمدون في توفير تمويل رأس المال الإستثماري (خاصة للمشاريع الإقليمية) على دعم الجهات الدولية المانحة المعنية والداعمة لهذا القطاع. ويشير الوضع الحالي إلى تحسن في نسبة تحصيل رسوم خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة من قبل الهيئات المحلية والمجالس المشتركة، وأن بعض الهيئات المحلية قد عملت على إعادة هيكلة بعض رسوم النفايات التي تفرضها على المنتجين، وخاصة بعد أن قامت وزارة الحكم المحلي بإعتماد دليل إجراءات التعرفة وإحتساب التكلفة لرسوم النفايات، والذي يتيح للبلديات والمجالس المشتركة إحتساب التكلفة والتعرفة للنفايات بطريقة تمكنها من إسترداد التكلفة ومساعدتها على الديمومة المالية، إلا أن قيمة الرسوم التي يتم جمعها في بعض البلديات لا زالت لا تغطي التكلفة التشغيلية في معظم الهيئات المحلية ناهيك عن التكلفة الإستثمارية، علماً أن بعض المجالس المشتركة وصلت مرحلة إسترداد التكاليف التشغيلية ولكن على مستوى محدود من حيث عددها، وكذلك إن التحسن الذي طرأ

على نسبة تحصيل رسوم النفايات وخاصة في الهيئات المحلية التي طبقت استخدام عدادات الدفع المسبق في تزويد خدماتها مثل الكهرباء والمياه، ولكن ذلك لم يشمل أيضاً كافة الهيئات المحلية في فلسطين، علماً أن الوضع في قطاع غزة غير مفعّل في هذا الجانب.

إن القضية الجوهرية هنا تتعلق بضرورة إستمرار البحث عن آليات تمويل بديلة تعتمد على التمويل الذاتي، وخاصة تطبيق مفهوم التنمية الإقتصادية المحلية في إدارة النفايات الصلبة والإستثمار في تحويل النفايات إلى طاقة وإنتاج السماد وتفعيل سياسات التقليل وإعادة الإستخدام والتدوير من أجل تعزيز الوضع المالي للبلديات والمجالس المشتركة، وضرورة إشراك القطاع الخاص وتحسين الجباية لرسوم النفايات وتطبيق دليل إرشادات حساب التكلفة والرسوم وتحسين الجباية المقر من وزارة الحكم المحلي، لتطبيقاً من قبل الهيئات المحلية كأساس لها لضمان إستدامة الخدمات، خاصة وأن التمويل الخارجي لهذا القطاع لا يمكن أن يستمر إلى الأبد وأنه حالياً غير منتظم من حيث القيمة والمدة مما يعيق وضع خطط واقعية لهذا الأمر، كما لا بد من وضع نظام وطني لرسوم النفايات بناءً على الدليل الإرشادي المشار إليه أعلاه.

• فقر النظم المحاسبية وعدم ملاءمتها لتوفير المعلومات المالية الضرورية لتحقيق الإدارة الناجعة

في ظل نقل إدارة جزء من خدمات النفايات الصلبة من الهيئات المحلية إلى مجالس الخدمات المشتركة في معظم محافظات الوطن بشكل كلي أو جزئي. أصبحت مجالس الخدمات المشتركة أكثر قدرة على حصر جميع بنود التكاليف الخاصة بما يتعلق بوظيفتها وذلك لقلة عدد مراكز التكلفة، بينما لم تكن الهيئات المحلية تستطيع القيام بذلك لكثرة وظائفها وللتعقيدات والتفصيلات التي تتعامل معها في أمورها المالية، إضافة إلى تعدد مراكز التكلفة الرئيسية والفرعية فيها. وهنا يجب الإشارة إلى الجهد الذي تقوم به وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع الشركاء لوضع مختلف أنواع الخطط خاصة المالية والتطويرية منها لتكون أساساً لعملها، علماً أن كافة المجالس المشتركة يتوفر لديها نظام محاسبي يتمتع بالإمكانات المطلوبة لتسهيل إدارة عملياتها الحسابية مما يمكنها من توثيق دقيق وواضح لكافة أنشطتها، وبالتالي إصدار تقاريرها المالية لمساعدتها في إتخاذ قراراتها وإعادة رسم خططها لتحقيق الديمومة المالية.

• عدم إسترداد التكلفة يشكل تحدياً جدياً للهيئات المحلية ويهدد إستدامة الخدمات

تعاني الهيئات المحلية من مُعضلة حقيقية تتمثل في ضعف إسترداد تكلفة إدارة النفايات الصلبة بسبب ضعف نظام تحديد الرسوم المبنية على التكلفة من حيث تحديد قيمة الرسوم وكفايتها وآليات جمعها من جهه، وعدم إلزام المواطنين بتسديد رسوم النفايات من جهة أخرى مما يؤدي الى ضعف الجباية. وتشير الدراسات الميدانية لبعض الهيئات المحلية إلى تدني نسبة استرداد التكلفة حتى في بعض البلديات الكبيرة التي تقل عن ربع التكلفة التشغيلية على سبيل المثال. كما أن بعض الدراسات قد أشارت إلى أنه لا يمكن للهيئات المحلية تغطية التكلفة حتى في حال جمع (100%) من الرسوم المفروضة على المواطنين وذلك لأن تحديد قيم الرسوم لا تستند على قيم التكلفة التشغيلية والكلية وعلى معلومات دقيقة للسكان والمساكن والمنشآت والتوزيع العادل لها. لذلك وضعت وزارة الحكم المحلي دليل إرشادات لحساب الكلفة والرسوم وتحسين الجباية والذي أُقر من قبل وزارة الحكم المحلي لتطبيقه من قبل الهيئات المحلية سنة 2015، وتعمل على إصدار نظام يستند إلى هذا الدليل لتمكين الهيئات المحلية من إسترداد الكلفة وتحسين الجباية وقد تمكنت بعض البلديات من زيادة رسوم النفايات مثل بيت جالا وبيت لحم ورام الله، وهناك العديد من البلديات التي تُعد مقترحات لأنظمة رسوم جديدة إلا أن هذا الأمر لا زال يعتبر مشكلة، بسبب تدني مستوى الوعي بحقيقة التكلفة التي تتكبدها البلديات من أجل إبقاء مدنها نظيفة.

وقد أثبتت تجارب مجالس الخدمات المشتركة الكفاءة في إسترداد التكلفة. اما في عمليات الجباية فلا زال هناك ضعف في نسب الجباية نتيجة عدم قدرة البلديات على الدفع، وإستطاعت بعض هذه المجالس (مجلس الخدمات المشترك في محافظة جنين ومجلس الخدمات المشترك في أريحا) تطوير نظم استرداد تكلفة سمحت بإسترداد ما يقارب (100%) من تكلفة جمع ونقل والتخلص الصحي من النفايات الصلبة، ما يستدعي البناء على هذه التجارب وتعميمها.

• عدم وجود ترابط بين ادارة الموارد وادارة النفايات الصلبة

تعتبر ادارة الموارد جزءا اساسيا من ادارة النفايات الصلبة فهي تؤثر به بشكل كبير جدا. لحد الان لا يوجد ترابط بين ادارة الموارد وما بين ادارة النفايات الصلبة. ان الاستراتيجية السابقة لم تتطرق الى خلق هذا الترابط وعليه يجب الاشارة اليه في الاستراتيجية القادمة. ان ادارة الموارد بشكل سليم من خلال التصميم البيئي واستغلال المواد الخام بشكل فعال او استعمال المواد المدورة سيساهم بشكل كبير في الحد من النفايات الصلبة. كما ان الفاقد والمهدر من الطعام على طول سلسلة الامداد الغذائي

يشكل عبئاً كبيراً على منظومة إدارة النفايات الصلبة وخصوصاً النفايات العضوية. وقد تعهدت فلسطين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 12.3 والقاضية بتقليل المهدر من الطعام بنسبة 50% بحلول عام 2030. وقد تم اعداد خطة وطنية للحد / منع هدر الطعام من خلال سلطة جودة البيئة الا انه لا زال التطبيق لهذه الخطة محدوداً جداً

4. الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة والموارد

1.4 الأهداف الإستراتيجية

لتحقيق هذه الرؤيا، وإستناداً إلى تحليل الوضع القائم وما أفرزه من قضايا رئيسة تمحورت حول الجوانب المؤسساتية والفنية والمالية، حددت الإستراتيجية ثمانية أهداف كما يلي:

الهدف الأول: حوكمة ادارة النفايات الصلبة من خلال إطار تشريعي وتنظيمي ومؤسسي فاعل.

الهدف الثاني: مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها.

الهدف الثالث: إدارة فاعلة وآمنة بيئياً لخدمات النفايات الصلبة.

الهدف الرابع: الإستدامة والكفاءة المالية لخدمات وأنشطة إدارة النفايات الصلبة.

الهدف الخامس: آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة.

الهدف السادس: زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة.

الهدف السابع: مجتمع أكثر وعياً ومشاركة.

الهدف الثامن: نظم فاعلة للمعلومات والرقابة.

الهدف التاسع: عودة منظومة ادارة النفايات الصلبة في قطاع غزة الى ما كانت عليه مع تطويرها

2.4 السياسات القطاعية لإدارة النفايات الصلبة

لقد وظفت الإستراتيجية نهجاً متعدد الجوانب لتحديد التوجهات السياساتية التي إنعكست على صياغة السياسات التطويرية التي من شأنها جسر ومعالجة الفجوة ما بين المعطيات القائمة والمتطلبات التطويرية لهذا القطاع، حيث حددت بعض التوجهات السياساتية بناءً على معطيات الواقع الحالي، وأخرى بُنيت على الحاجة لوضع الأسس اللازمة للتطور المرحلي والمستقبلي لهذا القطاع. وبالتالي، فقد استندت بعض السياسات الثمانية عشر الموضحة في هذا الجزء من الإستراتيجية على إيجاد حلول للقضايا الملحة القائمة وتطوير النظم الحالية، في حين طرحت أخرى لتطوير الأسس والمتطلبات الضرورية غير المتوفرة حالياً لتحقيق الإدارة المستدامة والمتكاملة للنفايات الصلبة بما يتلاءم مع الفترة الزمنية المتاحة لتنفيذ الإستراتيجية، وتوفير الفرص لتطبيق نماذج تجريبية تعزز ممارسات عملية يمكن توظيف نتائجها والبناء عليها.

الهدف الإستراتيجي الأول: حوكمة ادارة النفايات الصلبة من خلال إطار تشريعي وتنظيمي ومؤسسي فاعل

السياسة (1): تطوير وتحديث الإطار التشريعي لدعم الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة

تحتاج إدارة النفايات الصلبة إلى إطار تشريعي متكامل وحديث ومناسب يستند الى مبدأ الحوكمة والادارة الرشيدة، يوفر السند القانوني للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة من منظور حديث و يأخذ بعين الاعتبار هرمية إدارة النفايات الصلبة من المهد إلى اللحد/المهد، وقضايا إشراك المجتمع المحلي والقطاعين الخاص والأهلي، ويعتمد مبدأ "الملوث يدفع" و"مسؤولية المنتج الممتدة"، ويحدّد أحكام العقوبات، ويحدّد الإطار التخطيطي لإدارة النفايات الصلبة، بما في ذلك هرمية الخطط، وإجراءات إعدادها وإقرارها، والعلاقات ما بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. إن تطوير الإطار التشريعي للنفايات الصلبة يجب أن ينسجم مع القوانين والتشريعات الفلسطينية ذات الصلة، ويتضمن تطوير اللوائح التنفيذية اللازمة وتفعيل آليات إنفاذها، ويأخذ بعين الاعتبار ما نصت عليه القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية بما يتلاءم مع الوضع الفلسطيني.

وفي هذا الإطار فإن الحاجة الملحة تستدعي تطوير وإقرار الأنظمة الوطنية المتعلقة بالنفايات الصلبة بشكل عام والخطرة والخاصة بشكل خاص، لتعزيز العمل في هذا القطاع على أسس سليمة، إضافة إلى تطوير نظام مالي لرسوم النفايات ينظم الإدارة المالية للنفايات الصلبة في الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة. كذلك تطوير وتعزيز العمل بالأنظمة ذات العلاقة

مثل نظام النفايات الطبية ونظام مجالس الخدمات المشتركة. وعلى الرغم من اقرار بعض الانظمة والقوانين والدلائل الارشادية الا ان تعميمها والتدريب عليها يعتبر مهما لضمان تنفيذها حسب الاصول.

السياسة (2): تقوية الإطار التنظيمي والمؤسسي للمؤسسات الوطنية وجميع اصحاب العلاقة وتعزيز أدوارها التكاملية بمجال إدارة النفايات الصلبة

تستند هذه السياسة على تقوية أسس البناء المؤسسي بتحديد الترتيبات المؤسسية الأمثل لإدارة النفايات الصلبة، التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تكاملية العلاقات الوظيفية بتحديد أدوار ومسؤوليات ومهام واضحة لكافة المؤسسات الوطنية ذات العلاقة، وبما يكرس العمل التعاوني المشترك وآليات التنسيق الفاعلة، وبما يضمن إزالة أسباب التعارضات والإزدواجية في المهام والمسؤوليات، بما من شأنه أن يقلل من تجزئة الجهود المبذولة وهدر الموارد وتعزيز الشفافية والمساءلة للوصول إلى إدارة أفضل وأكثر فاعلية وكفاءة للنفايات الصلبة. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات، فعلى سبيل المثال مسؤولية وزارة الحكم المحلي الإدارية والمالية والفنية على الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، ومسؤولية وزارة الصحة المماثلة على المستشفيات والمراكز الصحية، ومسؤولية سلطة جودة البيئة في الرقابة البيئية على كل هؤلاء. ومن الأهمية بمكان إعادة تحديد الادوار والمسؤوليات لدى مقدمي الخدمة والتي تشمل بشكل اساسي العلاقة بين الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة بحيث تحقق الادارة المثلى للنفايات الصلبة وازالة أي نوع من تضارب المصالح.

الهدف الإستراتيجي الثاني: مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها

السياسة (3): تعزيز بناء القدرات والخبرات المؤسسية لجميع اصحاب العلاقة في مجال إدارة النفايات الصلبة.

إن هذه السياسة تؤكد على المفهوم الواسع لبناء القدرات الذي يشمل رفع القدرات من خلال تنسيق وتبادل الخبرات المحلية والإقليمية والعالمية وتوثيق ونشر الممارسات العملية الناجحة والبحث والتطوير والتشبيك مع المؤسسات العاملة بهذا المجال وبناء الشراكات، إضافة إلى النهج التقليدي المعتمد على توفير البرامج التدريبية. إن إستدامة عملية بناء القدرات المؤسسية تشكل متطلباً أساسياً ومحوراً هاماً لتحقيق الإدارة الفاعلة والكفاءة للنفايات الصلبة، على أن تركز على التقييم الممنهج والمستمر لتحديد إحتياجات وأولويات بناء قدرات الموارد البشرية

العاملة في هذا القطاع، وإحتياجات الوزارات المختلفة من التجهيزات والمعدات التي تمكنها من أداء المهام المناطة بها. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة للحاجة لإقامة مركز للتدريب والتأهيل والتوعية والتدريس في مجالات إدارة النفايات الصلبة، ليعمل على بناء قدرات مجالس الخدمات المشتركة التخطيطية والعملية والتوعوية بما يساهم ذلك في رفع قدراتها وتحسين أدائها. كما لابد من العمل على تطبيق آليات للتدقيق البيئي والفني والمالي والإداري (داخلي وخارجي) لمقدمي الخدمة من أجل تحسين الأداء والقدرات. كذلك يجب تعزيز طواقم مجالس الخدمات بالكفاءات الإدارية والفنية والرقابية وتحسين نظمها الإدارية ووضع أدلة عمل وإرشادات لمساعدتها للقيام بأعمالها.

الهدف الإستراتيجي الثالث: إدارة فاعلة وآمنة بيئياً لخدمات النفايات الصلبة والموارد

السياسة (4): دعم وتعزيز وتطوير النظم الحالية لإدارة خدمات جمع ونقل ومعالجة النفايات الصلبة لتحسين فاعلية وجودة الخدمات وتوفيرها لكافة المواطنين.

من أجل تطوير وضمان إستدامة خدمات جمع ونقل ومعالجة النفايات الصلبة، لابد من إختيار الحلول التقنية والتنظيمية الأنسب، والأخذ بعين الإعتبار توظيف الإستخدامات التكنولوجية الملائمة للأوضاع المحلية وعلاقتها بالتكلفة، بما يضمن ترشيد الموارد وتحقيق الفاعلية والكفاءة في الأداء، وتوفير الخدمات لكافة المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن الحلول الإقليمية المبنية على مبدأ "وفورات الحجم" (Economy of Scale) والتي أثبتت نجاعتها، يجب تشجيعها وتعميمها ما أمكن. كما يجب الأخذ بالإعتبار أهمية تطوير عمليات الفصل من المصدر والبدء بالفصل بين النفايات الجافة والرطبة وتعزيز سياسات التقليل وإعادة الاستخدام والتدوير، إضافة إلى وضع خطط مفصلة وخرائط لحركة سيارات جمع النفايات وتوزيع حاويات الجمع مبنية على الإدارة السليمة للإمكانات المتوفرة من خلال استعمال الوسائل التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة و كذلك إدخال سيارات جمع النفايات الكهربائية والأنظمة المحوسبة لتحديد مسارات جمع النفايات المثلى.

السياسة (5): تفعيل وتنفيذ سياسات وأساليب خفض كميات النفايات الصلبة وإعادة إستخدامها وتدويرها قبل التخلص النهائي منها

تعتبر الإستراتيجية مسألة التقليل من النفايات الصلبة من إحدى القضايا الإستراتيجية الهامة لما لها من تأثير إيجابي على حماية البيئة وفي خفض كميات النفايات الصلبة الواردة للمكبات

الصحية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في إطالة العمر التشغيلي لمرافق النفايات الصحية الإقليمية، ويساعد في تجنب المعوقات المترتبة عن شح الأراضي المتاحة ناهيك عن المنافع الاقتصادية الكبيرة.

إن تطوير وتطبيق نظم التقليل من النفايات الصلبة يحتاج إلى توفر المعلومات والدراسات البحثية التي تحدد سياسات وأدوات التطبيق، وإلى الوعي الكافي لدى الأفراد والمؤسسات بما فيها الصناعية والتجارية. وقد تبنت الإستراتيجية تطبيق عدد من النماذج ذات الأثر العملي لخفض كميات النفايات الواردة للمكبات بتشجيع عمليات فرز النفايات القابلة لإعادة الإستخدام والتدوير بمشاركة القطاع الخاص، إضافة إلى تطبيق نماذج للإنتاج النظيف في القطاع الصناعي تركز على توفير الحوافز الضرورية لتشجيع التوسع في تطبيق ممارسات مماثلة. وتشمل السياسات في هذا المجال الحد من مواد التغليف الزائدة وإستخدام مواد يسهل إعادة إستخدامها أو تدويرها والفصل من المصدر للمواد القابلة للتدوير وتشجيع الإستثمار في مجال التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة وتحويل المواد العضوية إلى سماد أو غطاء للمكبات الصحية.

من الجدير بالذكر أن مسألة تسويق النفايات التي يتم فرزها لأغراض التدوير أو إعادة الإستخدام هي من أهم العقبات التي تواجه هذا المفهوم، وأن هناك العديد من المحاولات التي إصطدمت بهذه العقبات وبالتالي لم يكتب لها النجاح. لذا فإنه وعند دراسة هذا الجانب لابد من التطرق إلى كافة القضايا المحيطة به ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة كي نتمكن من تطبيق مفهوم التدوير وإعادة الإستخدام وغيره للنفايات.

إن اعتماد الاستراتيجية السابقة على مبدأ التشجيع لم يحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع حيث تبين من خلال المعلومات الواردة في كتاب البيانات 2022 أن نسبة تدوير النفايات لم يصل إلى نسبة 1% من إجمالي النفايات المتولدة/المجموعة والذي يعتبر رقم قليل جداً. إن الاستراتيجية الحالية ستتبنى نهجاً أكثر إلزامية لجميع أصحاب العلاقة بضرورة ممارسة عمليات التقليل وإعادة الإستخدام والتدوير مما سيسهم في رفع هذه النسبة المتدنية. وإن هذا الإلزام سيحتاج إلى كثير من الإجراءات تشمل بعض التشريعات ورفع القدرات وكذلك الدعم المالي من أجل البدء الفعلي بهذه الخطوات وبخلاف ذلك فمن المتوقع أن تبقى النسبة تراوح مكانها.

إن النفايات العضوية والتي تشكل أكثر من 50 % من النفايات البلدية في فلسطين والتي تعتبر من أهم مشاكل إدارة النفايات الصلبة المتمثلة في العصارة والروائح والحشرات والقوارض ناهيك عن زيادة التكلفة في الجمع والنقل والمعالجة، وعليه يجب أن يتم البدء بإجراءات التقليل والتدوير لها سواء على المستوى المنزلي وكذلك على المستوى المركزي. إن عمليات التقليل تركز بالأساس على مستوى المنتج وذلك من خلال اتباع كافة الوسائل في تقليل النفايات

العضوية. اما على مستوى المنتج وكذلك مقدم الخدمة فمن الضروري البدء بتدوير النفايات وتحويلها الى سماد. فعلى المستوى المنزلي فمن الضروري البدء بتعميم المسمدات المنزلية والتي تعتبر قليلة التكلفة وسهلة الاستخدام. اما على مستوى مقدمي الخدمة فمن الضروري البدء بإنشاء وحدات انتاج السماد العضوي المركزي سواء عالي الجودة الذي يمكن تسويقه في السوق المحلي او رديء الجودة الذي يمكن استخدامه كطبقات للتغطية في المكبات. ان هذا الامر يتطلب برامج بناء قدرات وكذلك توعية جماهيرية مكثفة مع الاخذ بعين الاعتبار دور الوزارات المعنية في تطوير هذه المنظومة.

السياسة (6): التخلص الآمن والفاعل والكفؤ من النفايات الصلبة في مكبات صحية إقليمية كافية تخدم كافة التجمعات العمرانية أو بطرق تكنولوجية حديثة ملائمة مع اغلاق/اعادة تاهيل كافة المكبات العشوائية

نظراً لأهمية قضية التخلص من النفايات الصلبة في المرحلة الحالية، وضعت الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة حلولاً إستراتيجية مرحلية في زمن الخطة، للتخلص الآمن من النفايات الصلبة لضمان الحد من التأثيرات البيئية والصحية السلبية الناتجة عن الممارسات الحالية بالتخلص من النفايات الصلبة في المكبات العشوائية، محددة الحاجة إلى أربعة مكبات صحية إقليمية في الضفة الغربية، منها مكبي زهرة الفنجان والمنيا القائمين، والمكب الصحي المخطط له في محافظتي رام والبيرة والقدس (مكب رمون)، يضاف إليها مكب جديد في محافظة القدس يُحدد وفق خطط ودراسات مُفصّلة. ولإستكمال جدوى إقامة المكبات الصحية لابد من إقامة محطات الترحيل اللازمة في المحافظات التي بحاجة لها بما يحسن من عملية النقل وتقليل التكلفة.

أما في قطاع غزة، فقد تم إنشاء وتشغيل مكب الفخاري ليقدم محافظات جنوب قطاع غزة كمكب صحي لحل مشكلة التخلص من النفايات في القطاع والذي يعاني من إمتلاء المكبات القائمة. والحاجة ماسة حالياً لتطوير مكب نفايات جحر الديك ليقدم محافظتي الشمال وغزة، وإغلاق واعادة تأهيل المكبات القائمة وإقامة ستة محطات ترحيل، واحدة في كل محافظة ومحطتي ترحيل لمحافظة غزة. الا انه ونتيجة للحرب الجائرة على قطاع غزة فقد تعرضت هذه المكبات الى اضرار كبيرة وبالتالي فهي بحاجة الى اعادة تقييم وخطط سريعة لاعادة هذه المنشآت بشكل خاص واعادة المنظومة كاملة بشكل عام

إن إنشاء المكبات الصحية الإقليمية يحتاج إلى دعم من المؤسسات الوطنية من حيث العمل المتواصل والجاد مع الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، وتوعية الجمهور لتفهم أهمية إنشاء مكبات صحية إقليمية، وتقبلهم لإنشائها في المواقع المحددة لها، والتأكد من توفر التمويل

اللازم الذي يجب أن يشمل تكاليف إغلاق المكبات بعد إنتهاء عمرها التشغيلي، كما أن إقامة هذه المكبات يجب أن يتزامن مع إقامة محطات الترحيل ومحطات المعالجة اللازمة.

إن محدودية الأراضي لإقامة المكبات الصحية في فلسطين تفرض العمل على تقليل النفايات الصلبة من المصدر وتدوير النفايات والبحث عن تكنولوجيات جديدة لمعالجة النفايات بكفاءة وبما يحافظ على البيئة مثل تحويل النفايات إلى طاقة والتي تقلل من حجم النفايات التي يتم إرسالها إلى المكبات الصحية بنسبة تصل إلى حوالي (90%) مما يطيل من عمر المكبات الصحية ويقلل من آثارها البيئية، حيث يتم حالياً إرسال (90.7%) من حجم النفايات الى المكبات الصحية.

ونظراً لما تُشكله الروائح الناتجة عن دفن النفايات والعصارة من مصدر إزعاج للتجمعات السكانية المحيطة بمكبي زهرة الفنجان والمنيا بدرجات متفاوتة، فإنه لا بد من العمل على معالجة العصارة في هذين المكبين وتحسين عملية الطمر في مكب زهرة الفنجان، والأخذ بعين الاعتبار نوعية تربة التغطية وكيفية معالجة العصارة في المكبات التي مازالت تحت الإنشاء، من خلال تصاميم تراعي التجارب السابقة والإستفادة من عملية التدقيق البيئي الي تمت في بعض المكبات مثل زهرة الفنجان.

كما يجب الأخذ بالإعتبار أن مكبي زهرة الفنجان والمنيا بحاجة إلى خلايا جديدة في كل منهما خلال الفترة القليلة القادمة.

كما يجب الأخذ بالاعتبار أيضاً ضرورة جمع ومعالجة غاز الميثان من تلك المكبات واي مكب عشوائي يتم اغلاقه ان كان بحاجة لجمع ومعالجة الغاز. ان غاز الميثان يشكل مشكلة بيئية مهمة يجب معالجتها ناهيك عن امكانية كونه مصدر للدخل في حال تم تحويله الى طاقة. وعليه فان قضية ابقاء خيار المكبات الصحية يعتبر ضروريا مع ضرورة البدء بالبحث عن بدائل تكنولوجية اخرى مثل تحويل النفايات الى طاقة وكذلك البدء بمعالجة العصارة وغاز الميثان في المكبات الحالية. كما ان انشاء أي مكب جديد يجب ان يتم التخطيط من اليوم الاول بان يتم معالجة تلك القضايا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحاجة لإغلاق المكبات العشوائية ضرورة ملحة وخاصة أن القرار الصادر عن مجلس الوزراء بتنسيب من سلطة جودة البيئة رقم (1) لسنة 2008 أشار بشكل واضح إلى حظر استخدام المكبات العشوائية وضرورة استخدام المكبات الصحية. ونظراً للعدد المرتفع لهذه المكبات في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن إغلاقها و/أو إعادة تأهيل مواقعها يتطلب جهوداً كبيرة وتمويل كبير وعليه فإن التوجهات السياسية ركزت على الحد من تأثيراتها

السلبية ما أمكن بمنع إستخدامها و/أو إغلاقها التدريجي، بما يتواءم مع جاهزية المكبات الصحية الإقليمية للتشغيل في تلك المناطق لضمان توفر حلول للتخلص من النفايات الصلبة.

يجب أن يستند إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية إلى المعلومات والبيانات الدقيقة والأسس والمعايير الواضحة لتقييم الآثار البيئية والصحية لها وتصنيفها وفق درجة التأثير، من أجل تحديد أولويات إغلاقها و/أو إعادة تأهيلها. إن ذلك يستلزم توثيق كافة البيانات المتعلقة بالمكبات العشوائية، من حيث عددها ومواقعها والبيانات المتعلقة بالنفايات الصلبة في هذه المكبات وتأثيراتها في سجلات خاصة. كما يجب أن يستند إلى معايير واضحة أيضاً لمتابعة إغلاق و/أو إعادة تأهيل المكبات العشوائية ولكيفية التعامل مع الأرض التي كانت واقعه عليها عند الرغبة في إستخدامها لغرض آخر (متابعة ما بعد الإغلاق/إعادة الإثايل)، كما يتوجب تحديد الإجراءات والعقوبات التي يجب أن تتخذ بحق مستحدثي أية مكبات عشوائية جديدة.

إن إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع هذه المكبات يقتضي ضرورة التعاون المشترك والوثيق ما بين الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة، وتوفير القدرات والخبرات الكافية لعمليات الإغلاق وعمليات المراقبة ما بعد الإغلاق، يضاف إلى ذلك ضرورة تحديد آليات التمويل الملائمة لدعم الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة في عمليات الإغلاق و/أو إعادة التأهيل.

إن معظم المكبات العشوائية يتم إستخدامها من قبل الهيئات المحلية التي لا تتلقى الخدمة من قبل مجالس الخدمات، ولعل توسيع نطاق الخدمة لمجالس الخدمات سوف يضع حداً لإستمرار العمل بهذه المكبات العشوائية، هذا بالإضافة إلى ضرورة ممارسة إجراءات الرقابة بشكل فعال للحد من هذه الممارسات

السياسة (7): تفعيل التحول والانتقال إلى الاقتصاد الدائري بدلاً من الاقتصاد الخطي والانتقال من إدارة النفايات إلى إدارة الموارد وإدراج مبدأ الإنتاج المستدام والاستهلاك المستدام في مختلف القطاعات

يهدف الاقتصاد الدائري إلى إعادة تعريف النمو، مع التركيز على تحقيق فوائد إيجابية على مستوى المجتمع. وهو ينطوي على الفصل التدريجي بين النشاط الاقتصادي واستهلاك الموارد المحدودة، وتصميم نظام للتخلص من النفايات. بالاعتماد على التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، يسهم النموذج الدائري في بناء رأس مال اقتصادي وطبيعي واجتماعي. ويستند إلى

ثلاثة مبادئ: إزالة النفايات والتلوث من التصميم، والحفاظ على استخدام المنتجات والمواد، وتجديد النظم الطبيعية. لا يقتصر التحول إلى الاقتصاد الدائري على الحد من الآثار السلبية للاقتصاد الخطي فحسب، بل يُمثل أيضاً تحولاً منهجياً يُعزز المرونة على المدى الطويل، ويُولّد فرصاً تجارية واقتصادية، ويحقق فوائد بيئية واجتماعية. ينقسم هذا النموذج إلى دورة تقنية ودورة بيولوجية. يحدث الاستهلاك فقط في الدورات البيولوجية، حيث تُعاد المواد الغذائية والمواد العضوية إلى النظام من خلال عمليات مثل التسميد والهضم اللاهوائي. تُجدد هذه الدورات النظم الحية، مثل التربة، التي تُوفر موارد متجددة للاقتصاد. تتضمن الدورة التقنية استعادة وإبقاء المنتجات والمكونات والمواد من خلال استراتيجيات مثل إعادة الاستخدام والإصلاح وإعادة التصنيع أو (إذا لم يكن هناك خيار آخر) إعادة التدوير.

على الرغم من كثرة تداول هذا المفهوم إلا أنه لا يزال تطبيقه يراوح مكانه لذلك يجب أن تأخذ هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار أن تركز هذا المفهوم على أرض الواقع من خلال استحداث أو تطوير النظم والتشريعات الحالية وكذلك إدراج برامج لرفع قدرات أصحاب العلاقة بهذا المجال مع ضرورة البدء بتنفيذ مشاريع ولو على مستوى تدريجي وتوفير التمويل اللازم لها.

إن استمرار النموذج المجتمعي الحالي أحادي الاتجاه أو الخطي (الإنتاج والاستهلاك والتخلص من النفايات بكميات كبيرة)، فسيؤدي ذلك إلى استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة في فلسطين وزيادة حجم إنتاج النفايات. لذا، يُعدّ الانتقال نحو إدارة مستدامة للنفايات والموارد ضرورة ملحة في السياسات الوطنية والمحلية.

تُظهر تجارب كثير من الدول ، أنها نجحت في تحسين أنظمة إدارة النفايات لديها والتحول تدريجياً من إدارة النفايات نحو كفاءة الموارد. لقد ركزوا ليس فقط على إدارة النفايات، ولكن أيضاً على إدارة الموارد التي تصبح نفايات. ولتحقيق هذا التطور والتحول التدريجي من إدارة النفايات إلى إدارة الموارد، اعتمدت هذه الدول مبادئ سياسية جديدة مثل "التسلسل الهرمي للنفايات" و"مجتمع دورة المواد السليمة" و"الاقتصاد الدائري". التسلسل الهرمي للنفايات يشير

إلى ترتيب تفضيلي للإجراءات الرامية إلى تقليل النفايات وإدارتها. ويلتقط التسلسل الهرمي تقدم المادة أو المنتج عبر المراحل المتتالية لإدارة النفايات. وهو يمثل الجزء الأخير من دورة حياة كل منتج. والهدف من التسلسل الهرمي للنفايات هو استخراج أقصى قدر من الفوائد العملية من المنتجات وتوليد الحد الأدنى من النفايات.

ويتحقق ذلك من خلال وضع خطة للموارد الأكثر استراتيجية، مصحوبة بسياسة صناعية طموحة لاستعادة المواد ومن ثم وضع "قيم مرجعية" تمثل تكلفة استخدام هذه الموارد الاستراتيجية على المجتمع ككل (الضرر البيئي، وندرة الموارد)، وذلك لدمجها في تقييم السياسات العامة على غرار ما تم تطبيقه على الكربون وتلوث الهواء.

كما ويمكن تطوير أدوات تمكن الشركات الراغبة في ذلك من إنشاء "جرد وتتبع للمواد". كما ويمكن استحداث اساليب تساعد في تكريس هذا المفهوم مثل "أسلوب الحياة البطيء الذي تُستخدم فيه السلع عالية الجودة بعناية"، و"التصنيع والخدمات الموجهة نحو الحفاظ على البيئة".

يُعدُّ تناول الإنتاج المستدام أمراً بالغ الأهمية لتحقيق إدارة مستدامة للنفايات والموارد. وفي ظل تزايد الطلب على المواد الخام والضغط على الموارد الطبيعية، من الضروري تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية المحدودة، وإعادة النظر في تصميم وتصنيع المنتجات الجديدة. وتشير الدلائل إلى إمكانية تجنب حوالي ٨٠٪ من الأضرار التي تلحق بالبيئة من خلال تحسين الإنتاج، مثل تطبيق التصميم البيئي، واختيار المواد المعاد تدويرها بدلاً من المواد الخام، وتقليل استخدام المواد الكيميائية، والتغليف والتوزيع والبيع المستدام للمستهلكين ومع ذلك، يتطلب هذا من منتجي المنتجات للسوق، والتي تتحول لاحقاً إلى نفايات، تحمل مسؤولية أكبر عن تكاليف إدارة هذه المنتجات والتخلص منها - وهو ما يُطلق عليه مسؤولية المنتج الممتدة (EPR). كما ويشمل وضع حد أدنى لمتطلبات التصميم البيئي لتشجيع تصميم منتجات موفرة للموارد وذات جدوى اقتصادية.

أما فيما يخص الاستهلاك المستدام، فمع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري والمجتمع المستدام، يستحق المستهلكون معرفة المزيد عن كيفية تحقيق قيمة آمنة لأنفسهم ولصالح البيئة. لذا، يتطلب الأمر تهيئة سياسات وأدوات تمكينية تمكن المستهلكين من تحديد منتجات أكثر استدامة والحصول عليها، وإطالة عمرها الافتراضي، ودعم إعادة التدوير عند التخلص منها. يتطلب ذلك توفير المعلومات لتمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات استهلاكية مدروسة مع مراعاة الآثار البيئية في جميع مراحل دورة حياة المنتج. ومن الأمور التي تساعد في تحقيق ذلك هو تحفيز الشراء المستدام والتخلص التدريجي من البلاستيك والمنتجات أحادية الاستخدام حيثما

وُجدت أسباب وجيهة لذلك وبدائل وكذلك مكافحة هدر الطعام وتزويد المستهلكين بمعلومات أفضل حول استدامة مشترياتهم.

الهدف الإستراتيجي الرابع: الإستدامة والكفاءة المالية لخدمات وأنشطة إدارة النفايات الصلبة

السياسة (8) تحقيق الادارة المالية السليمة لخدمات جمع ونقل ومعالجة النفايات الصلبة

تتضمن هذه السياسة ضرورة تحقيق الإدارة المالية السليمة والكفاءة المبنية على الشفافية والمساءلة، يتطلب تحقيق ذلك بان يتم اولا تحديد التكلفة المثلى لخدمات ادارة النفايات الصلبة من جمع ونقل ومعالجة بعد اخذ جميع الاسباب للحصول على التكلفة المثلى ومحاولة اتباع كافة السبل لتقليل التكلفة من خلال اتباع اساليب الادارة الحديثة المختلفة. بعد ذلك يتم عمل التعرفة وتحديد الرسوم بناء على تلك التكلفة المثلى. وبعدها يجب العمل على وضع اليات لجباية تلك الرسوم بكافة الوسائل المتاحة وخاصة للهيئات المحلية. ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من تطبيق دليل إرشادات حساب التكلفة والتعرفة وتحسين الجباية المقر من وزارة الحكم المحلي لتطبيقه من قبل الهيئات المحلية كأساس لها لضمان إستدامة الخدمات وتحسين الإدارة المالية.

كذلك لابد من تطوير وتطبيق مجموعة المعايير والمتطلبات التي تطبقها وزارة الحكم المحلي في مجالس الخدمات المشتركة بناءً على نظام مجالس الخدمات المشتركة والمتمثلة في وضع الخطط الأساسية والسنوية والمالية والتطويرية وإقرارها والعمل بها، هذا إضافة إلى التخطيط السليم لحركة سيارات النفايات وتوزيع الحاويات.

إن تحصيل الرسوم من متلقي الخدمات يحتاج إلى رفع مستوى الوعي الإجتماعي بأهمية تسديد المستحقات المترتبة عليهم، وبالتأثيرات البيئية والسلبية المترتبة على عدم قدرة الهيئات المختصة على إستدامة توفير الخدمات في حال عدم إسترداد التكلفة وجباية الرسوم.

السياسة (9): تعزيز مبدأ التمويل الذاتي في إدارة النفايات الصلبة

يتطلب تحقيق التمويل الذاتي تطوير نظم وآليات عملية وفاعلة لزيادة موارد الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة المقدمة للخدمة. إن التمويل الذاتي يتطلب بالإضافة الى تطوير نظم جباية فاعلة تعتمد في تحديد قيم للرسوم بما يتناسب مع التكلفة الحقيقية التي يجب أن تأخذ بعين

الإعتبار قيم إهلاك رأس المال الإستثماري، وقيم الإستثمارات الأخرى اللازمة لتحسين الخدمات، فهو يتطلب أيضاً بل ويستلزم تطوير آليات موازية لزيادة الإيرادات، كإستفادة من مردود المواد القابلة للإستخدام والتدوير على سبيل المثال. كذلك الاستفادة من غاز الميثان عن طريق تحويله الى طاقة هذا بالإضافة الى اعتماد تكنولوجيات حديثة في تحويل النفايات اصلاً الى طاقة.

الهدف الإستراتيجي الخامس: آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع النفايات الخطرة والطبية والخاصة

السياسة (10): إيجاد نظم ملائمة وموحدة لجرد وتتبع النفايات الخطرة توفر المعلومات الضرورية ووضع نظم سليمة وآمنة لإدارتها (فرز، جمع، نقل، وتخلص)

نظراً لغياب الأسس والمعلومات الدقيقة التي يمكن الإستناد إليها لوضع الحلول والنظم للتعامل مع النفايات الخطرة، وضعت هذه السياسة الأسس الضرورية والمُلحة التي ستحدد كيفية التعامل المرحلي والمستقبلي مع هذا النوع من النفايات التي لم تلقَ الإهتمام المطلوب في السنوات السابقة وذلك بما يتلائم مع إتفاقية بازل والمعايير الدولية في هذا المجال.

إن تحديد نظم إدارة النفايات الخطرة سواء في تتبع مساراتها أو تخزينها أو معالجتها أو التخلص منها، يتطلب وجود قاعدة معلومات دقيقة وشاملة تستند بالأساس على تعريف وتصنيف هذه النفايات التي تشكل السند المعلوماتي لتحديد التوجهات الإستراتيجية المرحلية والمستقبلية، والإجراءات الممكن إتخاذها بناءً على دراسات بحثية معمقة.

إن عدم تطبيق نظام وإدارة وطنية للتعامل مع النفايات الخطرة يلزمنا بوضع الأسس والعمل الجاد لوضع هذا النظام حيز التطبيق وتحقيق إدارة فعالة للنفايات الخطرة، تشمل مسؤولية المنتج وعمليات النقل والتخلص منها ومسؤولية كافة الأطراف ذات العلاقة.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق هو إنضمام فلسطين لإتفاقية بازل كعضو دائم وكامل العضوية، للتحكم في حركة والتخلص من النفايات الخطرة العابرة للحدود.

السياسة (11): إدارة النفايات الطبية بشكل صحي وسليم وذلك وفق مبدأ "المُلوّث يدفع" للحد من أثرها السلبي على الصحة والبيئة

تسعى هذه السياسة إلى توظيف النماذج الإرشادية الحالية وتطبيق منظومة ادارة النفايات الطبية على ارض الواقع بمجال معالجة النفايات الطبية المعدية وتقييمها وتعميم نتائجها. إن معالجة النفايات الطبية يجب أن تتم بتوفير مرافق معالجة كافية تخدم كافة المراكز الصحية وفق مبدأ "الملوث يدفع"، كما وتتطلب توفر المعايير والمواصفات لجمعها وتخزينها والرقابة على معالجتها والتخلص منها بطرق آمنة وسليمة بيئياً وصحياً، والذي يستلزم توفر قدرات وخبرات وإمكانات كافية للأطراف المسؤولة عن إدارة والتعامل مع والرقابة على هذا النوع من النفايات.

إن التجربة الناجحة لإدارة ومعالجة النفايات الطبية في محافظتي الخليل وبيت لحم والتي يتم العمل بها بالتعاون الوثيق بين وزارة الصحة والمستشفيات في المنطقة وبعض العيادات الصحية ومجلس الخدمات الأعلى لمحافظة الخليل وبيت لحم، والتي يتم فيها معالجة النفايات الطبية الخطرة قبل نقلها إلى مكب المنيا كنفايات عادية وما تم فيه من تنسيق وبناء قدرات، قد شجعت على تكرار هذه التجربة في كل من جنين لتخدم جنين وطوباس والثانية في رام الله والبيرة لتخدم ايضاً غرب القدس. كما يتم العمل حالياً على انشاء نظام مشابه في نابلس ليخدم نابلس وسلفيت ونظام اخر في شرق القدس ليخدم شرق القدس واريحا. كما تم تطبيق أنظمة مشابهة في قطاع غزة واحد في محافظات شمال غزة واخر في محافظات وسط وجنوب غزة الا ان هذه الانظمة قد تم تدميرها بفعل حرب الابداء على قطاع غزة. المهم هنا هو استمرار تفعيل هذه الانظمة من خلال الزام المؤسسات الصحية على الالتزام وكذلك الاستمرار في برامج رفع القدرات الفنية والرقابية بهذا الخصوص

السياسة (12): إدارة النفايات الخاصة بشكل يضمن الحفاظ على الصحة والبيئة

تسعى هذه السياسة إلى تطبيق نماذج تجريبية إرشادية يمكن تكرارها في حالة ثبوت نجاحها وجدواها الاقتصادية والاجتماعية، وتعتمد على توفير الدعم للتشارك ما بين القطاعين العام والخاص بمجال تدوير بعض أنواع النفايات الخاصة الصلبة كالنفايات الإنشائية ونفايات إطارات السيارات المستخدمة بهدف تقليل كمياتها والحد من تأثيراتها البيئية السلبية وكذلك النفايات الالكترونية. إن توفر المحفزات للقطاع الخاص في هذا السياق يعتبر أساسياً في تشجيع تطبيق مبادرات مماثلة بنطاق أوسع.

وتم العمل على إعداد دليل وإرشادات ونظام لإدارة مخلفات البناء والهدم، الا ان تطبيق هذا الدليل يحتاج الى برامج لرفع القدرات الفنية والرقابية وما يلزمها من ادوات ، كما يتم العمل على دراسة واقع التعامل مع إطارات المركبات المستخدمة وإعادة تدويرها. حيث بدأ القطاع

الخاص بإنشاء مصنع لتدوير الإطارات المستخدمة جنوب بيت لحم وآخر في الخليل إلا أنها لم تلق نجاحاً وعليه يجب الاستمرار في بحث أسباب الفشل ومحاولة إزالة العقبات أمام نجاح هذه المشاريع الحيوية والتي من دونها ستبقى مشكلة الإطارات المستعملة تحدياً بيئياً واقتصادياً

الهدف الإستراتيجي السادس: زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة

السياسة (13): وضع الأسس والإجراءات اللازمة لإيجاد بيئة استثمارية تمكينية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار في جميع خدمات إدارة النفايات الصلبة

ترتبط هذه السياسة بالسياسات التي تتبنى تطبيق حلول نموذجية ذات جدوى إقتصادية وبيئية لفصل وتدوير النفايات والتي يمكن الإستناد إلى نتائج تقييمها لتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص. إن توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص يتطلب توفر البيئة التمكينية ونظم الحوافز من قروض وتسهيلات وإعفاءات ضريبية وغيرها، مع ضرورة تفعيل اليات التواصل مع القطاع الخاص وتوعيتهم ورفع قدراتهم وهو ما من شأنه تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في مجال تدوير النفايات الصلبة. كما يجب التركيز على أن مشاركة القطاع الخاص لا تقتصر فقط على تدوير النفايات وإنما يمكن أن تكون في جميع خدمات إدارة النفايات الصلبة من كنس الشوارع وجمع النفايات ومحطات الترحيل والنقل وكذلك معالجة النفايات سواء بإدارة المكبات أو أي تكنولوجيا للتخلص النهائي وتحويل النفايات الى طاقة.

إن ذلك يجب أن يتزامن من جانب آخر مع إصلاح النظام المالي من تكلفة وتعرفة وجباية رسوم النفايات الصلبة لتمكين الهيئات المختصة من تغطية مستحقات القطاع خاص في حال مشاركته ومع توفير برامج موجهة لدعم قدرات المستويات المحلية والإقليمية والوطنية بهذا المجال، خاصة بجوانب إعداد العطاءات والعقود التشغيلية، وتوفير اللوائح التنظيمية التي تنظم عمل القطاع الخاص، وتطوير نظمها الرقابية والمعلوماتية لكي تستطيع متابعة أداء القطاع الخاص كما يجب. وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى ما قامت به وزارة الحكم المحلي وبالتعاون مع الفريق الوطني حيث تم وضع دليل وإجراءات للشاركة بين القطاع العام والخاص وآلية النهوض بمشاركة القطاع الخاص والذي من شأنه أن يساهم في تفعيل وزيادة مشاركة القطاع الخاص مع ضرورة تعميمه والتدريب عليه.

الهدف الإستراتيجي السابع: مجتمع أكثر وعياً ومشاركة

السياسة (14): تعميق ورفع الوعي والمعرفة البيئية المجتمعية والمؤسساتية بقضايا النفايات الصلبة وآثارها

تؤكد هذه السياسة على أهمية خلق نهج مُأسس وشامل يوظف الخبرات الحالية لتحقيق الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والأهلي بهدف تعميق الوعي وتعظيم الشراكة لكافة فئات وشرائح المجتمع. إن أية جهود لتعميق الوعي المجتمعي بقضايا النفايات الصلبة يجب أن تتضمن عدداً من القضايا المحورية التي تضمن النظافة العامة ومكافحة ظاهرة التخلص العشوائي للنفايات الصلبة في الأماكن العامة وقرب الحاويات وكيفية التخلص من النفايات والفصل المنزلي للنفايات، وتركز على الآثار الضارة للنفايات الخاصة والخطرة منها وعلى التأثيرات البيئية وقضايا الصحة والسلامة المهنية، ومبدأ التقليل من النفايات وفرزها وتدويرها وقضية الإلتزام بدفع رسوم النفايات ومسؤولية المنتج وذلك لكل أصحاب العلاقة بإدارة النفايات الصلبة.

كما ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم البرامج التوعوية ضرورة تحديد الفئات المستهدفة بدءاً بأصحاب القرار في الهيئات المحلية والمجالس المشتركة والعاملين في القطاع ومنظمات المجتمع المدني خاصة المرأة والشباب ووسائل الإعلام ونشر المعلومات للمجتمع عن الأحكام التي من الممكن أن تصدر بحق المخالفين للأنظمة والقوانين، ونشر الوعي بأهمية إحترام تطبيقها. إن الشراكة مع القطاع الأهلي يجب أن تتضمن برامج خاصة لتعزيز وعي العاملين في القطاع غير الرسمي بالمضار والمخاطر المترتبة عن عدم إتباع شروط الصحة والسلامة المهنية في عملهم.

إن دور وسائل الإعلام المحلية مهم في زيادة الوعي المجتمعي وترسيخ السياسات الوطنية، لذا لابد من إشراك الإعلام وتطوير دوره في هذا المجال، كذلك لابد من إشراك الجامعات ووزارة التربية والتعليم في برامج التوعية لتطوير ثقافة الحفاظ على البيئة والنظافة العامة والتقليل من الممارسات الخاطئة.

كما يجب ان تكون هذه البرامج مستمرة وعلى فترات وان لا تقتصر على فترات محددة.

الهدف الإستراتيجي الثامن: نُظْم فاعلة للمعلومات والرقابة

السياسة (15): تأسيس وتفعيل قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة

إن تحديد المعلومات الضرورية لتأسيس قاعدة البيانات يجب أن تكون واقعية ومحددة ومحصورة بالبيانات الضرورية لعمليات التخطيط والرقابة ولإتخاذ القرارات ذات الصلة بقطاع النفايات

الصلبة. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار ان هذه المعلومات وتحديدتها وصياغتها يجب ان تكون مستمرة ومحدثة بشكل دائم. ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم منظومة المعلومات والرقابة استخدام الإستثمارات الموحدة، ونُظم الترقيم لتسهيل الاستخدام والمتابعة، وتحديد آليات وإجراءات تبادل المعلومات والبيانات بين المستويات المختلفة بما في ذلك رفع التقارير، وهذا يتطلب تحسين مستويات الرقابة والمتابعة ورفع التقارير بين مختلف الشركاء وإيجاد صيغة للتنسيق وتبادل المعلومات وإدخالها وتعميمها.

ومن المهم تطوير نُظم السجلات المستخدمة في مكبات النفايات الصحية والإستفادة من تجربة مجالس الخدمات المشتركة في التعامل مع المعلومات والبيانات والبناء على هذه النُظم وتطويرها، كما ويُستحسن تطوير نُظم محوسبة تضمن الدقة وسهولة التطبيق في التعامل مع المعلومات والبيانات ونشرها وإتاحتها للجميع.

لقد أوكلت الإستراتيجية السابقة إقامة قاعدة معلومات لوزارة الحكم المحلي، ولكن لغاية تاريخه إقتصرت المعلومات على المصادر الخاصة بالهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة ولم تشمل أي معلومات من الشركاء الآخرين مثل الصحة والبيئة والزراعة، لإنعدام التنسيق في هذا المجال.

السياسة (16): تطوير وتعزيز نُظم الرقابة الإدارية والمالية والبيئية

تتشكل النُظم الرقابية لقطاع النفايات من مجموعة من النُظم المتكاملة لضمان الإدارة السليمة والمتكاملة لإدارة النفايات الصلبة، تتم بناءً على القوانين والأنظمة والمعايير المرعية، وتشمل هذه النُظم الرقابة الداخلية التي هي مسؤولية مقدم الخدمة، والرقابة الخارجية التي هي مسؤولية الجهات الرقابية الحكومية.

تعتمد النُظم الرقابية على مؤشرات للرقابة البيئية والفنية والمالية وفاعلية الأداء، وترتبط بنُظم المعلومات الدقيقة والخطط للتمكن من قياس تحقيق الأهداف وقياس كفاءة منظومة إدارة النفايات الصلبة، من خلال المؤشرات المحددة التي يجب تطويرها، إن النُظم الرقابية يجب أن تتضمن التحليل الهادف للبيانات التي يتم جمعها وتحليلها وتحديد إستخداماتها وإصدار التقارير الدورية والدراسات المعمقة التي توفر معطيات أساسية للتخطيط ولإتخاذ القرارات المناسبة. ويجب أن تتم أيضاً لمعرفة مدى الإلتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة وسلامة الإجراءات المعمول بها.

إن من أهم أدوات الرقابة هو التدقيق البيئي والفني والمالي والذي يجب عمله بشكل دوري ومستمر، ولذلك لابد من عمل دليل لإجراءات الرقابة الداخلية والخارجية وأن يتم وضع خطة رقابية لكل مقدم خدمة أو منشأة تابعة له.

الهدف الإستراتيجي التاسع: عودة منظومة ادارة النفايات الصلبة في قطاع غزة الى ما كانت عليه مع تطويرها

السياسة (17): ايجاد منظومة طارئة لمعالجة منظومة ادارة النفايات الصلبة في قطاع غزة

قبل حرب الابداء التي بدأت في شهر 10 من عام 2023، وعلى الرغم من الحصار الجائر الذي كان مفروضا على قطاع غزة طوال عقدين من الزمن الا ان منظومة ادارة النفايات الصلبة كانت تسير بشكل معقول رغم حاجتها الى المزيد من التطوير والدعم. فقد تم انشاء مكب جنوب قطاع غزة (مكب الفخاري) والذي يخدم محافظات الجنوب والوسط وما رافقه من انشاء محطات الترحيل وتطوير منظومة ادارة النفايات الطبية وكذلك تطوير منظومة جمع النفايات وكذلك في محافظات غزة وشمال غزة حيث كان العمل جار على تطوير مكب جحر الديك ومنظومة الجمع وكذلك منظومة ادارة النفايات الطبية، ناهيك عن البرامج الاخرى من رفع القدرات وفرز النفايات. الا انه وبعد حرب الابداء التي لا زالت مستمرة حتى الان، والتي من الممكن ان نقول بانها قد دمرت كل شيء من مرافق ومعدات وانظمة ناهيك عن التدمير الممنهج للهيئات المحلية والمجالس المشتركة ومقدراتها بحيث يمكن القول انها انت على كل شيء. هناك ملايين الاطنان من النفايات مكدسة في الشوارع والاماكن العامة بحاجة الى حلول سريعة وخلاقة ليتم معالجتها. كما تجدر الاشارة ان كميات مخلفات الهدم تقدر بعشرات ملايين الاطنان والتي ايضا تعتبر تحديا ملحا.

ان الحاجة ملحة الى تقييم حقيقي للواقع في قطاع غزة سواء للنفايات الصلبة او لنفايات الهدم بحيث يشمل التقييم جميع النواحي الفنية والمالية والادارية. وبناء عليه يجب البدء الفوري باعداد خطط طوارئ للتعامل مع هذا الوضع وتنفيذها من خلال حشد الموارد اللازمة لها.

السياسة (18): تطبيق الاهداف والسياسات الواردة اعلاه على قطاع غزة بحيث لا يتم التفريق بينها وبين الضفة الغربية

تعتبر فلسطين بشقيها الضفة الغربية وقطاع غزة وطنا واحدا وما يطبق في الضفة الغربية يطبق في قطاع غزة. وعليه فان جميع الاهداف والسياسات اعلاه وما يليه من تدخلات فانها تطبق على الجميع وبدون تمييز مع الاخذ بعين الاعتبار ان هناك فرصة لانشاء نظام لادارة النفايات

الصلبة في قطاع غزة بحيث يكون حديث وعصري لأنه سيبدأ من الصفر تماشياً مع مرحلة إعادة الأعمار التي يجب أن تكون أيضاً على أساس سليم يراعي منظومة إدارة النفايات الصلبة أن ذلك يتطلب وضع خطة طويلة الأمد تتماشى مع مرحلة إعادة الأعمار وتراعي أفضل وأحدث السبل لإنشاء منظومة عصرية لإدارة النفايات الصلبة.

3.4 التدخلات الإستراتيجية

لتحقيق السياسات السبعة عشر المشار إليها آنفاً والتي حددتها الإستراتيجية، تم بلورة وتحديد عدد من التدخلات الإستراتيجية التي يوضحها الجدول رقم (1) والذي يوضح بدوره ارتباط هذه التدخلات بالسياسات المختلفة التي سيفضي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية.

5. تنفيذ الإستراتيجية والمتابعة والتقييم

حددت الإستراتيجية السابقة أدوار ومسؤوليات المؤسسات والسلطات ذات العلاقة في تنفيذ التدخلات الإستراتيجية التي تم التوافق عليها من قبل كافة الأطراف ذات الصلة. وبناءً عليها والإستئناس بما أُعتمد في الإستراتيجية السابقة تم إعتداد الجهات الرئيسة المنفذة المبينة في الجدول رقم (1) والتي هي ملزمة بتنفيذ التدخلات بالتنسيق والتعاون الوثيق مع المؤسسات والسلطات الأخرى الشريكة ذات العلاقة.

وبهدف وضع الإستراتيجية موضع التنفيذ خلال فترة الست سنوات القادمة (بنهاية العام 2030) ينبغي تطوير خطط تنفيذية تحدد أولويات البرامج والأنشطة والمسؤوليات المفصلة للجهة المنفذة وللأطراف الشريكة، والفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ، والتمويل اللازم وفق آليات تمويل ملائمة تضمن توفر الموازنات المطلوبة. وفي هذا الإطار على الفريق الوطني المناط به متابعة تنفيذ الإستراتيجية تحويل التدخلات الواردة في الجدول رقم (1) إلى خطط تنفيذية تفصيلية سنوية يتم إعدادها بالتتابع، يتم فيها الأخذ بالأولويات وفترات التنفيذ وحجم التمويل ومصدره وكل المعلومات الضرورية للتنفيذ.

كما وينبغي تحديد آليات وإجراءات المتابعة والرقابة وفق المؤشرات التي وضعتها الإستراتيجية على مستوى الأهداف والسياسات والتدخلات التي سيتم بمقتضاها قياس مدى تحقيق الإستراتيجية لأهدافها الوطنية ومستوى الإنجاز والأداء على المستويات الأخرى والمبينة في جدول رقم (2).

ومن أجل تحقيق ذلك، ونظراً لتداخل مجالات وقضايا إدارة النفايات الصلبة مع العديد من القطاعات الأخرى، وفي ظل عدم وجود مسؤولية حصرية لإدارة النفايات الصلبة لأي من

المؤسسات والسلطات الوطنية وتعدد الأطراف المنفذة لها، فإنه من الضروري تحديد جهة تُمثّل بها الأطراف الرئيسية ذات العلاقة تُوكّل لها صلاحيات الإشراف الشمولي على تنفيذ الإستراتيجية، مع التزام كل من الأطراف الشريكة بتنفيذ جزئياتها من الإستراتيجية والخطط التنفيذية والمتمثلة في الفريق الوطني وذلك بتكليفه بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية بعد إقرارها، ليكون من ضمن صلاحيات هذه اللجنة وضع التوجيهات والإجراءات الضرورية التي تضمن إتباع أساليب منظمة وممنهجة للمتابعة والتقييم، ولتحديث وتعديل الإستراتيجية والخطط التنفيذية وفق مقتضيات الحاجة، وبما يواكب المتغيرات والمستجدات السياسية والإقتصادية والإجتماعية على الأراضي الفلسطينية والحفاظ على آليات تنسيق وتعاون فاعلة بين كافة الأطراف ذات الصلة بعمليات التنفيذ وإستمرارية النهج التشاركي.

في نهاية سنة 2030 يجب تقييم التقدم الناتج عن تطبيق الخطة الإستراتيجية وفق ما توصلت إليه من نتائج وفق الأهداف المحددة التالية:

جدول يبين الوضع الحالي والوضع المستقبلي بعد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في عام 2022:

الإجاز	الوضع سنة 2022	الوضع سنة 2030
نسبة المواد المعاد تدويرها	أقل من 1%	10%
نسبة تحويل النفايات العضوية الى كمبوست متدني الجودة لأغراض التغطية	صفر%	10%
تغطية المناطق السكانية	95%	100%
الفصل المنزلي	0%	10%
التخلص النهائي السليم ويشمل المكبات الصحية	53%	90%

جدول رقم (1) التدخلات الإستراتيجية ومسؤولية المؤسسات الرئيسية المنفذة

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2022-2017	المؤسسات الرئيسية المنفذة
حوكمة ادارة النفايات الصلبة من خلال اطار تشريعي وتنظيمي ومؤسسي فاعل وعصري	تطوير وتحديث الإطار التشريعي لدعم الإدارة المحكومة والمتكاملة للنفايات الصلبة	تعميم والتدريب على نظام الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة في فلسطين	- وزارة الحكم المحلي
		وضع نظام لادارة النفايات الخاصة	- وزارة الحكم المحلي - سلطة جودة البيئة
		تعميم والتدريب على دليل تكلفة وتعرفة وجباية الرسوم للنفايات الصلبة	- وزارة الحكم المحلي
		تعميم والتدريب على المسودة الخاصة بقائمة وتصنيفات النفايات الخطرة	- سلطة جودة البيئة
		تعميم والتدريب على نظام إدارة النفايات الخطرة	- سلطة جودة البيئة

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2017-2022	المؤسسات الرئيسية المنفذة
		تطوير وتعديل نظام موظفي مجالس الخدمات المشتركة	- وزارة الحكم المحلي
		تطوير وتعديل نظام مجالس الخدمات المشتركة	- وزارة الحكم المحلي - اتحاد الهيئات المحلية
		وضع المواصفات والمقاييس اللازمة لمختلف العمليات الخاصة بإدارة النفايات الصلبة	- الفريق الوطني
		إعداد التعليمات والأدلة اللازمة لتنفيذ الأنظمة والقوانين ذات العلاقة	- كل حسب إختصاصه
	تقوية الإطار التنظيمي والمؤسسي للمؤسسات الوطنية وجميع اصحاب العلاقة وتعزيز أدوارها التكاملية بمجال إدارة النفايات الصلبة	تمكين وتعزيز دور الفريق الوطني (المشكل من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة) كإطار مؤسسي ومرجعية عليا لإدارة النفايات الصلبة من خلال اضافة اعضاء جدد مثل الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني, سلطة الطاقة, اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية, وكذلك تحديد الادوار والمسؤوليات بحيث تصبح مرجعية واضحة لهذا القطاع مع تحديد الجوانب القانونية اللازمة لكي تاخذ هذه اللجنة دورها بشكل فعال	- مجلس الوزراء - الفريق الوطني

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2017-2022	المؤسسات الرئيسية المنفذة
		تعزيز دور الادارة العامة للمجالس المشتركة والتكامل المناطقي من خلال انشاء دائرة متخصصة للنفايات الصلبة وردها بالموارد البشرية والمالية اللازمة	- وزارة الحكم المحلي
		مراجعة وتعديل دور المجالس المشتركة لادارة النفايات الصلبة من حيث استحداث تصنيف جديد للمجالس المشتركة من حيث نوع الخدمة المقدمة, تركيبة مجلس الادارة, والهيئة العامة	- وزارة الحكم المحلي - اتحاد الهيئات المحلية
مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها	تعزيز بناء القدرات والخبرات المؤسسية لجميع اصحاب العلاقة في مجال إدارة النفايات الصلبة	إقامة مركز للتدريب والتأهيل والتوعية للعاملين في قطاع النفايات الصلبة وذوي العلاقة على المستوى الوطني	- وزارة الحكم المحلي
		بناء قدرات وتوفير الإمكانيات والمستلزمات لموظفي الرقابة والتفتيش على المكبات الصحية وأنشطة إدارة النفايات الصلبة في سلطة جودة البيئة وكذلك لادارة المكبات الصحية ومحطات الترحيل	- سلطة جودة البيئة - وزارة الحكم المحلي

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2022-2017	المؤسسات الرئيسية المنفذة
		ومحطات الفرز ومحطات معالجة النفايات الطبية على الاجراءات اللازمة لتتماشى مع شروط الرقابة والتفتيش	
		التشبيك مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالنفايات الصلبة والمشاركة في فعاليتها مثل ISWA و SWEEP-net وغيرها	- الفريق الوطني (كل وزارة أو سلطة فيما يخص عملها، حسب الأدوار والمسؤوليات)
		تخصيص موازنات سنوية من خلال تجنيد الاموال اللازمة اما من خلال الحكومة و/أو المنح الخارجية للمجالس المشتركة لتجهيز احتياجاتها استنادا الى تقييم احتياجات كل مجلس وبما ينسجم مع الخطط السنوية المحلية لكل مجلس	- وزارة الحكم المحلي
		عمل دراسة تقييمية لواقع القطاع غير الرسمي في إدارة النفايات الصلبة وآلية دمج وتنظيمه بما يعزز منظومة إدارة النفايات الصلبة	- وزارة الحكم المحلي
		عمل دليل لعمل خطط محلية لإدارة النفايات الصلبة في البلديات والمجالس المشتركة	- وزارة الحكم المحلي

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2022-2017	المؤسسات الرئيسية المنفذة
		اعداد خطط سنوية لبرامج بناء القدرات لاصحاب العلاقة في ادارة النفايات الصلبة وتنفيذها	- وزارة الحكم المحلي
		إقامة محطات للصيانة وإصلاح الآليات لدى كل مقدم خدمة	- وزارة الحكم المحلي
		إيجاد مقرات دائمة تشمل المكاتب والمستودعات والمواقف لكل مجلس خدمات وان تشمل مكانا او حيزا لموضوع التوعية البيئية والتواصل المجتمعي	- وزارة الحكم المحلي
		إيجاد محطات لفصل النفايات في مكبات النفايات الصحية ومحطات الترحيل. ودراسة امكانية تدوير النفايات و عمل الدبال اما من خلال المجلس او من القطاع الخاص او بالشراكة مع القطاع الخاص	- وزارة الحكم المحلي

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2017-2022	المؤسسات الرئيسية المنفذة
إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة والموارد	دعم وتعزيز وتطوير النظم الحالية لإدارة خدمات جمع ونقل ومعالجة النفايات الصلبة لتحسين فاعلية وجودة الخدمات وتوفيرها لكافة المواطنين		
		تحسين خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة لدى مقدمي الخدمة من خلال وضع معايير ومؤشرات لقياس مستوى الخدمة والحد الأدنى المطلوب توفيره من مقدمي الخدمة	- وزارة الحكم المحلي
	التخلص الآمن والفعال والكفؤ من النفايات الصلبة في مكبات صحية إقليمية كافية تخدم كافة التجمعات العمرانية أو بطرق تكنولوجية حديثة ملائمة مع إغلاق/إعادة تأهيل كافة المكبات العشوائية	تطوير المعايير والمواصفات البيئية الخاصة بمكبات النفايات الصحية ومحطات الترحيل وتعميمها وتدريب اصحاب العلاقة عليها	- سلطة جودة البيئة - وزارة الحكم المحلي
		إنشاء وتشغيل مكب وسط الضفة الغربية (رمون) الصحي	- وزارة الحكم المحلي
		إنشاء محطات الترحيل اللازمة (ضمن خطة شاملة) في محافظات الوطن كاملة مع استحداث وحدات لفرز النفايات في كل محطة مع وحدات معالجة ان امكن	- وزارة الحكم المحلي
		تطوير المكب الصحي في جحر الديك ليخدم محافظتي الشمال وغزة في قطاع غزة	- وزارة الحكم المحلي

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2022-2017	المؤسسات الرئيسية المنفذة
		عمل دراسات للتخلص من النفايات بطرق تكنولوجية حديثة وعمل مشاريع بناء على مخرجات الدراسة وان تكون بشكل موسع	- وزارة الحكم المحلي - سلطة جودة البيئة - سلطة الطاقة
	تفعيل وتنفيذ سياسات وأساليب خفض كميات النفايات الصلبة وإعادة إستخدامها وتدويرها قبل التخلص النهائي منها	الزام مقدمي الخدمة وكذلك منتجي النفايات بتقليل إنتاج النفايات الصلبة وتطبيق مفاهيم التدوير وإعادة الإستخدام والمعالجة وإنتاج الطاقة وتحديد الأدوات المطلوبة لتطبيق ذلك	- وزارة الحكم المحلي - سلطة جودة البيئة - سلطة الطاقة
		وضع نظام حوافز للمشاريع والمؤسسات التي تعتمد تخفيض و/أو إعادة إستخدام و/أو تدوير و/أو إنتاج الطاقة (حوافز بيئية وإقتصادية)	- وزارة الحكم المحلي - وزارة الإقتصاد الوطني - سلطة جودة البيئة
		تعميم والتدريب على الدليل الإرشادي الثلاثي لمتطلبات وطرق وأساليب فصل النفايات والحد منها وإعادة الإستخدام والتدوير والعمل على تطبيقه	- وزارة الحكم المحلي

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2017-2022	المؤسسات الرئيسية المنفذة
		عمل دراسة لادراج مبدا الانتاج المستدام والاستهلاك المستدام يحدد الادوار والمسؤوليات والتقنيات والمبادئ مع دراسة الجانب القانوني وتطبيق مشاريع تجريبية نموذجية في القطاع الصناعي وتعميم النتائج	- وزارة الإقتصاد الوطني - وزارة الحكم المحلي
		الزام مقدمي الخدمة بتنفيذ تجارب في إنتاج الدبال على المستوى المنزلي	- وزارة الحكم المحلي - وزارة الزراعة
		الزام مقدمي الخدمة بخفض النفايات العضوية المخصصة للطمر في فلسطين (بما فيها إنتاج الدبال)	- وزارة الحكم المحلي - وزارة الزراعة
		تعميم والتدريب على المعايير والتوجيهات العامة والإجراءات لإغلاق و/ أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية	- وزارة الصحة - الفريق الوطني
		إستكمال إغلاق و/أو إعادة تأهيل كافة المكبات العشوائية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق دراسة يتم إعدادها في إطار برنامج وطني وبالتنسيق مع جميع الشركاء	- وزارة الحكم المحلي
		تقييم فرص المشاركة في عملية التنمية النظيفة بما يتعلق بالغازات المنبعثة من المكبات الصحية الإقليمية وإيجاد الآليات اللازمة للاستفادة من الإتفاقات الدولية	- سلطة جودة البيئة

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2017-2022	المؤسسات الرئيسية المنفذة
		الزام مشغلي مكبات النفايات والمكبات العشوائية المغلقة او المنوي اغلاقها بضرورة جمع غاز الميثان ومعالجته اما عن طريق الحرق او تحويله الى طاقة بناء على الكمية المتولدة	- سلطة جودة البيئة - وزارة الحكم المحلي - سلطة الطاقة
		الزام مشغلي مكبات النفايات بضرورة معالجة العصارة المتولدة من المكبات وذلك باستخدام التكنولوجيا المناسبة استنادا الى الدراسات العالمية في هذا المجال	- وزارة الحكم المحلي - سلطة الطاقة
	تفعيل التحول والانتقال الى الاقتصاد الدائري بدلا من	عمل دراسة لالية ادراج مفهوم التحول من ادارة النفايات الى ادارة الموارد وكذلك ادراج مبدا الانتاج المستدام والاستهلاك المستدام	- وزارة الحكم المحلي - وزارة الاقتصاد الوطني

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2022-2017	المؤسسات الرئيسية المنفذة
	الاقتصاد الخطي والانتقال من إدارة النفايات إلى إدارة الموارد وادراج مبدا الانتاج المستدام والاستهلاك المستدام في مختلف القطاعات	تعميم والتدريب على الخطة الوطنية للحد من / منع الفاقد والمهدر من الطعام	- سلطة جودة البيئة - وزارة الحكم المحلي
الإستدامة والكفاءة المالية لخدمات وأنشطة إدارة النفايات الصلبة	تحقيق الادارة المالية السليمة لخدمات جمع ونقل ومعالجة النفايات الصلبة	عمل دراسة لبيان اساليب تقليل التكلفة (التكلفة المثلى) وتعميمها على مقدمي الخدمة	- وزارة الحكم المحلي
		مقارنة التكلفة لكل طن بين المجالس والهيئات المحلية في كل خدمة فرعية بحيث يكون الجمع ومن ثم النقل ومن ثم التخلص. وللهيئات المحلية نفس المقارنة مع اضافة خدمة كنس الشوارع مع تحديد اسباب الفروقات في التكلفة	- وزارة الحكم المحلي

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2017-2022	المؤسسات الرئيسية المنفذة
	تعزيز مبدأ التمويل الذاتي في إدارة النفايات الصلبة	تطوير منظومة تشمل حلول وآليات فاعلة لتحديد الرسوم على المستخدمين لتحقيق استرداد التكلفة وكذلك تطوير حلول واليات فاعلة لجباية الرسوم من المستخدمين لتحقيق نسبة جباية عالية	- وزارة الحكم المحلي
		تعميم والتدريب على دليل " التكلفة, التعرفة, جباية الرسوم " وذلك لمقدمي الخدمة والتي تشمل الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة	- وزارة الحكم المحلي
		إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في كافة عمليات إدارة النفايات الصلبة بما يحقق تخفيض الكلفة والحفاظ على البيئة بناءً على دراسات يتم إعدادها لهذا الغرض	- مقدمو الخدمة
		إقامة مشاريع مدرة للدخل لدى مقدمي الخدمة تشمل إعادة التدوير وإنتاج الطاقة من خلال معالجة غاز الميثان او الحرق الالي مع دراسة امكانية التعاقد مع القطاع الخاص في أي من الخدمات (جمع, نقل, تدوير, تخلص) اذا كانت التكلفة اقل مع الحفاظ على نفس جودة الخدمة عل الاقل	- وزارة الحكم المحلي
آليات وأسس ملائمة للتعامل الآمن مع الخطرة	إيجاد نظم ملائمة وموحدة لجرد وتتبع النفايات الخطرة، توفر المعلومات	وضع خطة وطنية شاملة لإدارة النفايات الخطرة تشمل مسؤولية المنتج والجمع والنقل والتخزين والتخلص من النفايات الخطرة	- سلطة جودة البيئة
		وضع نظام تتبع للنفايات الخطرة	- سلطة جودة البيئة

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2017-2022	المؤسسات الرئيسية المنفذة
	الضرورية، ووضع نظم سليمة وأمنة لإدارتها (فرز وجمع ونقل وتخلص)	إقامة وتشغيل منشآت خاصة للتخلص من النفايات الخطرة	- سلطة جودة البيئة
	إدارة النفايات الطبية بشكل صحي وسليم وذلك وفق مبدأ "الملوث يدفع" للحد من أثرها السلبي على الصحة والبيئة	استكمال إقامة محطات لمعالجة النفايات الطبية قبل التخلص منها مع متابعة ومراقبة المحطات القائمة ومعالجة الاشكاليات الموجودة	- وزارة الحكم المحلي - وزارة الصحة - سلطة جودة البيئة
	إدارة النفايات الخاصة بشكل يضمن الحفاظ على الصحة والبيئة	تعميم والتدريب على الدليل الإرشادي لجمع وفصل ونقل ومعالجة وتدوير والتخلص من مخلفات البناء والهدم وعمل الدلائل الخاصة بموضوع الإطارات وغيرها من النفايات الخاصة وتطبيقه	- وزارة الحكم المحلي
		وضع نظام لإدارة النفايات الخاصة	- الفريق الوطني
	وضع الأسس والإجراءات اللازمة لإيجاد بيئة	توفير الحوافز البيئية الإستثمارية لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار والمشاركة في إدارة النفايات الصلبة	- الإقتصاد الوطني

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2017-2022	المؤسسات الرئيسية المنفذة
زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة	إستثمارية تمكينية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة والإستثمار في جميع خدمات ادارة النفايات الصلبة	تعميم والتدريب على الدليل الإرشادي لمشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات النفايات الصلبة تشمل الفرص وأشكال العقود ومنهجيات المشاركة وتنظيمها	- وزارة الحكم المحلي
		بناء القدرات في مجالات العقود والعطاءات والشراكة والإدارة المالية والشراكة بين القطاعين العام والخاص وكل ما يتعلق بالإستثمار ومشاركة القطاع الخاص	- وزارة الحكم المحلي
مجتمع أكثر وعياً ومشاركة	تعميق ورفع الوعي والمعرفة البيئية المجتمعية والمؤسسية بقضايا النفايات الصلبة وآثارها	إعداد وتنفيذ برامج وخطط للتوعية المجتمعية في مختلف جوانب وآثار وسلوكيات التعامل مع النفايات الصلبة تشمل الفئات المستهدفة والمواضيع ذات العلاقة واليات التواصل والجدول الزمنية اللازمة لانجاح هذه البرامج والخطط	- المؤسسات الأعضاء في الفريق الوطني كل حسب إختصاصه
		تفعيل وتعزيز التوعية والمشاركة المجتمعية مع مقدمي الخدمة والدوائر الحكومية ذات العلاقة	- الأعضاء في الفريق الوطني
		إدخال التوعية والسلوكيات في مختلف المجالات والقضايا المتعلقة بالنفايات الصلبة في المناهج للمدارس ورياض الأطفال والتعاون مع الجامعات في الدراسات الخاصة بالنفايات الصلبة والأبحاث وذلك بخلق الآليات المناسبة لتحقيق ذلك	- وزارة الحكم المحلي - وزارة التربية والتعليم العالي - سلطة جودة البيئة

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2022-2017	المؤسسات الرئيسية المنفذة
		تنفيذ برامج وحملات مشتركة مع مؤسسات المجتمع المدني لتوعية القطاع غير الرسمي في الجوانب الفنية والصحية والبيئية المتعلقة بالنفايات الصلبة	- وزارة الحكم المحلي - سلطة جودة البيئة
		خلق منابر للحوار والمشاركة ما بين القطاع العام والخاص والأهلي	- كل فيما يخصه
		التعميم والتدريب على ادراج وتفعيل نظام الشكاوى المعد من خلال وزارة الحكم المحلي	- وزارة الحكم المحلي
		ادراج مبدا اشراك المرأة في قطاع ادارة النفايات الصلبة (الجنדרه) وكذلك التركيز على دور المرأة في مواضيع التوعية والفصل والتدوير المنزلي	-

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2017-2022	المؤسسات الرئيسية المنفذة
	تأسيس وتفعيل قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة	وضع منظومة لإدارة المعلومات تحدد مصادر المعلومات والبيانات ونظم جمعها وتوثيقها وتدقيقها وتحديثها وتحليلها وآليات التنسيق وتبادل المعلومات ورفع التقارير	- وزارة الحكم المحلي - مركز الإحصاء الفلسطيني
		تطبيق مشروع تجريبي لإستخدام نظام المعلومات الجغرافية أو أي تكنولوجيا رقمية مناسبة في إدارة النفايات الصلبة في كافة مجالس الخدمات المشتركة	- وزارة الحكم المحلي
تطوير وتعزيز نظم الرقابة الإدارية والمالية والبيئية		تفعيل وتطوير آليات وإجراءات الرقابة على إلتزام الجهات المعنية بالقوانين والمواصفات والمعايير بما يشمل آليات وإجراءات التفتيش الدوري وإعداد ورفع التقارير ما بين المستويات المختلفة	- كل فيما يخصه
		وضع دليل وخطط لإدارة الرقابة والمتابعة السنوية لمقدمي الخدمة تشمل مؤشرات الرقابة والتفتيش ومتطلبات الرقابة الداخلية والخارجية ومسؤولية الجهات الرقابية	- وزارة الحكم المحلي - سلطة جودة البيئة - وزارة الصحة
		تفعيل وتطوير الإجراءات والأدوات والآليات المتبعة لمراقبة ومتابعة تأثير النفايات على الجوانب الصحية والزراعية والمصادر الطبيعية وعناصر البيئة المختلفة	- كل حسب إختصاصه

الأهداف الإستراتيجية	السياسات	التدخلات 2022-2017	المؤسسات الرئيسية المنفذة
		تطوير وبناء قدرات طواقم الرقابة والتفتيش في سلطة جودة البيئة في مجال النفايات الصلبة وتوفير ما يلزم من أدوات ومعدات ومستلزمات	- سلطة جودة البيئة
		عمل تدقيق دوري من قبل مدقق خارجي على أعمال مقدمي الخدمة يشمل النواحي الإدارية والفنية والمالية والبيئية ورفعها إلى الجهات ذات العلاقة	- وزارة الحكم المحلي
		توثيق كافة المعلومات الرقابية من قبل مقدمي الخدمة وعرضها على الجهات الرقابية عند الطلب	- وزارة الحكم المحلي
عودة منظومة ادارة النفايات الصلبة في قطاع غزة الى ما كانت عليه مع تطويرها	ايجاد منظومة طارئة لمعالجة منظومة ادارة النفايات الصلبة في قطاع غزة .	عمل تقرير لتقييم الاحتياجات فيما يخص النفايات البلدية الصلبة، النفايات الطبية، النفايات الخطرة ونفايات البناء والهدم وكذلك النفايات الخاصة	- وزارة الحكم المحلي - وزارة الصحة - سلطة جودة البيئة
		عمل وتنفيذ خطة طوارئ لجميع انواع النفايات بحيث تحقق الحد الادنى المطلوب من تقديم الخدمات	- الفريق الوطني

المؤسسات الرئيسية المنفذة	التدخلات 2022-2017	السياسات	الأهداف الإستراتيجية
	عمل وتنفيذ خطة طويلة الامد لبناء منظومة متكاملة لإدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة		